هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

United Arab Emirates

التقرير السنوي

2023

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

«حفظه الله»

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

«رعاه الله»

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

استهدفت هيئة الأوراق المالية والسلع منذ تأسيسها قبل نَحْو 24 عاماً، النُّهوض بسوق الأوراق المالية والسلع على الصعيد التشريعي والرقابي والتنظيمي، من خلال ترخيص الأسواق المالية وتنظيمها، لرفع كفاءتها وتنافسيتها ومنحها مرونة أكبر في أعمالها، وَترسِيخ مكانتها الرَّائدة محلياً وإقليمياً وعالمياً وَفْق أُسُس علمية ومهنية تَتَبنَّى أفضل المعايير والممارسات العالميَّة في التنظيم والإشراف على الصناعة المالية.

وتعد الرُّؤْية الاستشرافية للقيادة الحكيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي ترمي إلى أن تَتبوأ الأسواق المالية الإماراتية مكانة مرموقة ضمن المراكز المالية والاقتصادية العالمية، عاملاً أساسياً في بناء الاقتصاد الأفضل والأنشط في العالم، بالاعتماد على ما تمتلكه الدولة من إطار تشريعي مَرِن وسوق مالي مُزْدَهر.

ولا شك بأن الأنظمة والسياسات التي قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بتطويرها خلال العام الماضي، هدفت بشكل رئيس إلى تطوير منصات جديدة في سوق رأس المال، وتعزيز التحول الرقمي، وجعل الأسواق أكثر ترابطاً وشفافية وجاذبية، حيث شهد العام 2023 نقلة نوعية في مسيرة قطاع الأوراق المالية والسلع بالدولة بشكل عام، وارتبطت بالاستدامة بشكل خاص وذلك انْطِلَاقًا من «عام الاستدامة» والمبادئ العشرة لدولة الإمارات «مبادئ الخمسين» ومحددات مئوية الإمارات 2071.

ولقد شهد العام الماضي إصدار 32 قرارًا تشريعيًا لتطوير أسواق المال المحلية، وتُعد تلك القرارات محطة هامة في مسار تطوير وتهيئة البيئة الاستثمارية بالدولة لتواكب أفضل الممارسات العالمية. فقد تناولت الإصدارات التشريعية تنظيم العديد من الجوانب أهمها صناديق الاستثمار وعمليات التوريق، واللذان يُعتبران جزءًا من المشاريع التحولية لحكومة دولة الإمارات لتنويع وسائل الاستثمار والتمويل في أسواق رأس المال. بالإضافة إلى تنظيم مشغل منصة الأصول الافتراضية، واعتماد ملحق لصناديق الاستثمار لأغراض تطبيق النظام البديل لمكافأة نهاية الخدمة، كما وضعت كذلك ضوابط فعّالة لمواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، وذلك في إطار جهودها المستمرة لمكافحة الجرائم المالية.

وحرصت الهيئة على أن تتضمن خطتها الاستراتيجية أهداف ومبادرات تشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث أصدرت قراراً لتنظيم السَّندات والصُّكوك الخضراء والمرتبطة بالاستدامة، وإعفاء الشركات الراغبة بإدراج تلك السندات والصكوك في أحد أسواق المال المحلية من رسوم التسجيل، وذلك تماشياً مع إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» عام 2023 «عام الاسْتدامة».

ونجحت أسواق المال الإماراتية في مواكبة النمو المتسارع الذي يشهده الاقتصاد الوطني، حيث بلغ حجم الاكتتابات الأولية خلال العام المنصرم 22,3 مليار درهم، نتيجةً لطرح أسهم 8 شركات مساهمة عامة في قطاعات متنوعة مثل القطاع الصحي والمالي والخدمات والغاز، مما يعكس الدعم الكبير الذي يقدمه قطاع الأوراق المالية المحلية للاقتصاد الوطني، والارتقاء بمكانة الدولة كواحدة من أكثر الوجهات جاذبية للاستثمار في المنطقة، والذي يعزز الثقة في قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وكَرسَت الهيئة جهودها خلال العام الماضي لتنفيذ العديد من المبادرات والمشاريع المالية التي أطلقتها لتنفيذ رُؤْيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، والمُنبثقة من رُؤيَة وتطلعات القيادة الحكيمة وتوجيهاتهم نحو بيئة استثمارية موثوقة وتنافسية ومستدامة في سوق رأس مال رائد عالميا، وتطوير منظومة تشريعية ورقابية متكاملة ومرنة تعزز سهولة ممارسة، وتحمي حقوق المستثمرين وترسـخ التعاملات العادلة والوعي الاسـتثماري، وتطبيق ممارسـات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل.

وكان مـن بين أبرز تلك المبادرات تنفيذها لمشـروعات متعلقة بتنظيم عملية تسـجيل الأوراق الماليـة لغرض الإدراج، ومتابعة تحفظات وملاحظات مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة المحلية بشأن قوائمها المالية، إلى جانب توليها إدارة الأرباح غير المستلمة للشركات المساهمة المحلية المدرجة والأرصدة النقدية للحسابات الراكدة لدى شركات الوساطة، وتنظيمها للحملة الوطنية لمواجهة الأنشطة المالية غير المرخصة، والتي جاءت في إطار جهودها التوعوية والتزاماتها المجتمعية لتعزيز الوعي الاستثماري والحد من الممارسات غير المشروعة.

وانْعكاسًا أيضاً لإعلان صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، «حفظه الله» تمديد مبادرة «عام الاستدامة» لتشمل عام 2024، ستعمل الهيئة على إطلاق المزيد من المبادرات والمشاريع المالية المستدامة التي من شأنها أن ترسخ التوازن في أسواق المال، وتنطلق نحو آفَاقٍ أرحب لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة نحو مزيد من النمو اَلمُعزز بإجراءات تشريعية وتنظيمية داعمة، وجهود متواصلة لتطوير القطاعات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال لدعم النمو الاقتصادي المتسارع لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ولا شك بأن المحتوى الذي يقدمه التقرير السنوي للعام 2023؛ يعد مرجعًا توثيقيًا للمعلومات والبيانات المالية عن أوضاع قطاع الأوراق المالية بالدولة خلال العام الماضي، حيث يوفر قاعدة بيانات ومعلومات وإحصائيات ومؤشرات ونسب مالية عن شركات المسـاهمة العامة وصناديق الاسـتثمار وبيانات ومؤشـرات إجمالية عن الحوكمة والإفصاح، وغيرها من الموضوعات التي تهم المتعاملين في أسواق الدولة.

إن التزامنا الدائم بالعمل على توفير أسـس سـليمة وعادلة للتعاملات التي تجري في الأسواق المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين، واسـتقطاب الاستثمارات بما يسـهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتنميته، هو هدف ثابت نعمل من أجله، وسنواصل عملنا خلال المرحلة المقبلة لزيادة تنافسية أسواقنا، ونستمر في الانتقال نحو نموذج اقتصادي أكثر انفتاحاً ومرونة وقدرة على قيادة مرحلة تنموية جديدة تضيف إلى سجل النهضة الاقتصادية المتميزة التي حققتها دولة الإمارات على مدى العقود الماضية.

نسأل الله التَّوْفيق والسَّداد،،

معالي محمد علي الشرفاء
رئيس مجلس الإدارة

كلمة سعادة الرئيس التنفيذي

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تَرسِيخ مكانتها كواحدة من بين الاقتصادات الأكثر تنافسية وتقدماً في العالم من خلال صياغة استراتيجيات مُبتكرة تستهدف دعم النمو والتنويع الاقتصادي، مِمَّا يُحسِّن نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسية، ويعزز استقرار النظام المالي وقوة ومرونة الاقتصاد الوطني.

وتمثل الرُّؤى الاستشرافية للقيادة الرشيدة مِنهَاجاً لعمل ومسيرة هيئة الأوراق المالية والسلع نحو التطوير المستمر لمنظومة تشريعية متكاملة وداعمة ومحفزة للأسواق المالية وأسواق عقود السلع بالدولة، وتتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة في المسيرة التنموية للدولة لتعزيز نمُو الاقتصاد الوطني.

وتسْعى الهيئة من خلال تلك الرُّؤى إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية المستدامة في تعزيز الشَّفافية وثقة المستثمرين في الأسواق المالية الوطنية وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال والتحول الرقمي للخدمات من خلال التركيز على الابتكار والريادة العالمية لتحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في تنظيم سياسات وتشريعات قطاع سوق رأس المال، وترسيخ الوعي الاستثماري لدى الأطراف المعنية في سوق رأس المال.

وانْفردت الأسواق المالية في الدولة بإطلاق مُبادرات رئيسية لتعزيز مفهوم الاستدامة، انطلاقاً من توجيهات القيادة الحكيمة في أن تصبح الإمارات مركزاً مالياً عالمياً للاستدامة، وأدت الهيئة دوراً فاعلاً ومحورياً في دَفْع أجندة أهداف التنمية المستدامة، من خلال إحداث تَغيُّر تدريجي ودائم في الثقافة السائدة في أوساط شركات المساهمة العامة ومؤسسات الخدمات المالية، وذلك من خلال وضع معايير ومتطلبات تهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأخضر والمستدام، والذي يخدم كل من مُزَوِدِي رؤوس الأموال ومستخدميها على حد سواء.

ولــم تَكتــفِ الهيئة عند هذا الحــد، فقد أصدرت قرارات يتــم تنفيذها على أرض الواقع تدعم الاســتدامة المالية، أبرزها قرارات رئيس مجلس إدارة الهيئة بشــأن تنظيم السَّندات والصُّكوك الخضراء والمرتبطة بالاستدامة، وإعفاء الشــركات الراغبة بإدراج سنداتها أو صكوكها الخضراء أو المرتبطة بالاستدامة في أحد الأسواق المحلية من رسوم التســجيل لعام 2023، وذلك تماشــياً مع إعلان صاحب السمو الشــيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» العام 2023 «عام الاستدامة».

وواصلــت الهيئة جهودهــا الرامية لتعزيز حضورها عربيــاً ودولياً وتوطيد أواصر التعاون مــع المنظمات المختلفة مــن خلال توقيع 9 مذكرات تفاهــم واتفاقيات تعاون مع جهات محلية ودولية ومؤسســات معنية بالأوراق المالية، بالإضافة إلى المشــاركة في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والعالمية.

وفي الختَام، نُؤكِّد أننا خلال العام 2024 مَاضُون على دَرْب المستقبل بخطى مدروسة وواثقة بفضل الجهود الحثيثة التــي يبذلها مجلس إدارة الهيئة برئاســة معالي محمد علي الشــرفاء، وأســرة فريق العمل بالهيئــة، لمواصلة دعم خدماتنــا المتعلقة بتطوير ســوق رأس المال للأفضل، بما يتوافق مع توجهات المســتقبل، وذلك إيماناً منها بأهمية توفير بيئة اقتصادية مرنة ومســتدامة ومحفزة تتوافر فيها كافة المقومات اللازمة لإنجاز وتأسيس الأعمال، ومبنية على اســتخدام طرق مبتكرة وتقنيات رقمية تتماشــى مع تطلعات القيادة الرشــيدة للارتقــاء بالخدمات الحكومية والوصــول بها إلى أعلى المســتويات العالميــة، بما يَصُب في مصلحة الاقتصاد الوطنــي ويرتقي بِجوْدة الحياة في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

والله وليُّ التوْفيق،،

د. مريم بطي السويدي
الرئيس التنفيذي

تأسست هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 وتتبع مجلس الوزراء وتتولى الجهود التشريعية والتنظيمية والإشرافية لتعزيز أسواق الأوراق المالية والسلع، استنادًا إلى المبادئ والأسس العلمية والمهنية، وتعتمد أعلى المعايير العالمية في هذا المجال، وتقوم الهيئة منذ تأسيسها، بترخيص وتنظيم الأسواق المالية، مما عزز مكانتها الرائدة محليًا وإقليميًا وعالميًا.

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وكافة الصلاحيات الرقابية والإشرافية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامها وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة تنفيذاً له.

الرؤية

بيئة استثمارية موثوقة وتنافسية ومستدامة في سوق رأس مال رائد عالمياً

الرسالة

إنفاذ وتطوير منظومة تشـريعية ورقابية متكاملة ومرنة تحمي حقوق المسـتثمرين، وترسـخ التعامـلات العادلة والوعي الاسـتثماري وتمكن لتنافسـية وجاذبية سـوق رأس المال بالدولة، من خلال نماذج عمل مبتكرة توظف القدرات البشرية المؤهلة والتطبيقات الرقمية المتقدمة والشراكات النوعية.

القيم

1. النزاهة
2. الشفافية
3. الابتكار
4. العمل بروح الفريق
5. التنافسية
6. العدالة
7. التميز
8. الفاعلية
9. الشراكة والتعاون

الأهداف الاستراتيجية

- تطوير منظومة تشريعية داعمة ومحفزة لتنافسية وجاذبية وشفافية سوق رأس المال بالدولة.
- تعزيز الشفافية وثقة المستثمرين في الأسواق المالية.
- تعزيز سهولة ممارسة الأعمال والتحول الرقمي.

الأهداف الرئيسية

- تنظيم سياسات وتشريعات قطاع سوق رأس المال.
- حماية حقوق المستثمرين في سوق رأس المال.
- ترسيخ الوعي الاستثماري لدى الأطراف المعنية في سوق رأس المال.
- تخفيض المخاطر النظامية الناتجة عن مزاولة الأعمال في سوق رأس المال.

أهداف الممكنات:- الرئيسية

- استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة.
- تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل.

المحتويات

- **المقدمة** ---------- 10
- **أهم إنجازات الهيئة خلال العام 2023** ---------- 12
  - الصعيد التشريعي والعمل القانوني ---------- 12
  - الصعيد الرقابي ---------- 14
  - الصعيد التنظيمي ---------- 16
  - صعيد الخدمات المؤسسية ---------- 18
- **الإفصاح والحوكمة** ---------- 20
  - الجمعيات العمومية ---------- 25
  - توزيعات الأرباح ---------- 26
  - مدققي الحسابات المقيدين لدى الهيئة ---------- 28
- **الإصدار والتسجيل** ---------- 29
  - إحصائيات الإصدار والتسجيل ---------- 30
  - إحصائيات إصدارات السندات والصكوك الإسلامية ---------- 35
  - إحصائيات صناديق الاستثمار ---------- 39
- **أداء أسواق الأوراق المالية** ---------- 53
- **مشتقات السلع** ---------- 57

يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز مؤشرات أداء الهيئة خلال العام 2023 والمنجـزات التي شـهدها قطاع الأوراق المالية والسـلع في عام «الاسـتدامة»، كما يعرض لمحة سريعة عن أداء سوق الإمارات للأوراق المالية وبورصة دبي للذهب والسلع خلال العام الماضي.

وقـد حققت هيئة الأوراق المالية والسـلع إنجازات لافتة على مدار العام سـواء على مستوى البيئة التشـريعية أو المنظومة الرقابية أو البنية التنظيمية أو الشـؤون المؤسسـية. السطور التالية تعرض أهم مؤشرات أداء الهيئة خلال هذه الفترة.

الصعيد التشريعي والعمل القانوني:

1. إصدار وتعديل (32) قراراً تشريعياً.
2. مراجعة وإعداد (125) قراراً إدارياً.
3. إنجاز (324) استشارة واستفساراً قانونياً.
4. متابعة (12) دعاوى قضائية.

القرارات التشريعية:

أولاً: القرارات التشريعية الصادرة:

1. قـرار رئيس مجلـس إدارة الهيئة رقم (01/ر.م) لسـنة 2023م بشأن تنظيم صناديق الاستثمار.
2. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (04/ ر. م) لسـنة 2023م بشـأن آليات توفيق الأوضاع لترويج وحدات الصندوق الأجنبي داخل الدولة.
3. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (05/ ر. م) لسـنة 2023م بشأن تسجيل الأوراق المالية لغرض الإدراج.
4. القرار الصـادر عن رئيس مجلس إدارة الهيئـة رقم (08/ر.م) لسنة 2023 بشأن عقد اجتماعات الجمعيات العمومية بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد.
5. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (14/ ر.م) لسـنة 2023 م بشأن الاعتراف بـ «شهادات العهدة- منتج الذهب -Trust Cer tificate -Gold product» كورقة مالية أجنبية.

6. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (18/ ر. م) لسـنة 2023م بشـأن المبلغ السـنوي المقطوع المحصّل من الأسواق المالية لصالح الهيئة.

7. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (19/ ر. م) لسـنة 2023م بشأن إلغاء قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (30/ر.م) لسنة 2016 بشـأن ضوابط نشر أسـماء المخالفين لقانون وأنظمة الهيئة.

8. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (21/ ر. م) لسـنة 2023م بشـأن تنظيـم السـندات والصكـوك الخضـراء والمرتبطـة بالاستدامة.

9. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (22/ ر. م) لسـنة 2023م بشأن تنظيم عمليات التوريق.

10. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (26/ ر. م) لسـنة 2023م بشأن تنظيم مشغل منصة الأصول الافتراضية.

11. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة بشأن الإعفاء من رسوم تسجيل السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالاستدامة للعام 2023.

12. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (33/ ر. م) لسـنة 2023م بشأن تنظيم التوصية المالية.

13. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (42/ر.م) لسنة 2023 بشأن اعتماد الملحق رقم (5) الخاص بصناديق الاسـتثمار لأغراض تطبيـق النظام الاختياري البديل لنظـام مكافأة نهاية الخدمة «صناديق ادخار مكافأة نهاية الخدمة».

14. القـرار الإداري رقـم (08/ر.ت) لسـنة 2023 بشـأن اعتماد الملاحـق المرتبطـة بقـرار رئيـس مجلـس إدارة الهيئة رقم (01/ر.م) لسنة 2023 بشأن تنظيم صناديق الاستثمار.

15. قـرار إداري رقـم (48/ر.ت) لسـنة 2023 بشـأن الضوابـط التنفيذية لبعـض الأحكام الواردة في كتيـب القواعد الخاص بالأنشـطة المالية الصـادر بموجب قرار رئيـس مجلس إدارة الهيئة رقم (13/ر.م) لسنة 2021.

ثانياً: القرارات التشريعية التي جرى تعديلها:

1. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (02/ ر. م) لسـنة 2023م بشـأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021.

2. قـرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ ر. م) لسـنة 2023م

بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018م بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.

3. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (06/ ر. م) لسنة 2023م بتعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (9/ر.م) لسنة 2017 بشأن ضوابط نشر التحذيرات.

4. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (07/ ر. م) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2015 بشأن تنظيم أعمال التقاص في سوق السلع.

5. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (16/ر.م) لسنة 2023م بشأن تعديل النظام الخاص بعمل السوق وقرار تنظيم نشاط الإيداع المركزي وكتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية.

6. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (17/ر.م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018 بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.

7. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (20/ ر. م) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بعمل السوق.

8. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (23 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021.

9. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (24 / ر. م) لسنة 2023م بتعديل الجدول المرفق بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (16/ر.م) لسنة 2018 بشأن تحديد السلطة المختصة باتخاذ القرارات المتعلقة بإجراءات الأنشطة والخدمات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة.

10. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (27 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021.

11. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (28/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (04 / ر. م) لسنة 2023م الخاص بآليات توفيق الأوضاع لترويج وحدات الصندوق الأجنبي داخل الدولة.

12. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (34 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018 بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.

13. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (35 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021.

14. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (36 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (22/ر.م) لسنة 2016 بشأن تنظيم أعمال المقاصة المركزية.

15. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (41 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021.

16. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (44/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية بإضافة الباب الخامس (ضوابط مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة).

17. قرار إداري رقم (80/ر.ت) لسنة 2023 بشأن تعديل بعض الملاحق المعتمدة بموجب القرار الإداري رقم (8) لسنة 2023.

ثالثاً: التشريعات المتعمدة للأسواق المالية:

1. اعتماد ضوابط إدراج منتج الذهب لسوق دبي المالي.
2. اعتماد ضوابط شراء الشركة لأسهمها (أسهم الخزينة).
3. اعتماد تعديلات ضوابط مدير الاستقرار السعري.
4. اعتماد الضوابط الخاصة بالحسابات المجمعة.
5. اعتماد عمولة تحويل الأوراق المالية من وإلى الحسابات المجمعة.
6. اعتماد ضوابط عضوية المقاصة -استناداً إلى قرار رئيس المجلس رقم 36/2023 بشأن تنظيم أعمال المقاصة المركزية.
7. اعتماد تعديلات التداول بالهامش لسوق أبوظبي للأوراق المالية.
8. تعديل على القواعد بشأن رسوم التحقيق.

الصعيد الرقابي:

قامت الهيئة بالدور المنوط بها في الكشف عن التلاعبات والمخالفات التي تجري في سوق رأس المال بالدولة، وذلك على صعيد التداولات في الأسواق، أو في الرقابة والإشراف على كل ما يخص الجهات الخاضعة لإشرافها، وذلك على

النحو الذي سنعرضه فيما يلي:

أولا: الرقابة والالتزام:

- إنجاز نسبة 100% من الخطة السنوية للتفتيش الدوري بواقع عدد (83) عملية تفتيش مختلفة وإحالة المخالفات إلى الإدارة المختصة.
- إنجاز أعمال التفتيش المفاجئ على الشركات المرخصة من الهيئة بنسبة 100% من الإيعازات الواردة من الإدارات ذات العلاقة بواقع عدد (8) شركة وإحالة المخالفات إلى الإدارة المختصة.
- إخطار ومتابعة عدد (35) شركة بشأن أوجه القصور للنتائج التي أسفر عنها التفتيش الدوري عن كافة الأنشطة المرخصة من الهيئة نطاق التفتيش ومتابعة تصويبها خلال 3 شهور من تاريخ إخطارها، وإحالة غير الملتزمين بالتصويب إلى الإدارة المختصة.
- إنجاز نسبة 100% من الخطة السنوية للتفتيش والتدقيق على تقرير إفصاح ضريبي (CRS & FATCA) بواقع عدد (29) شركة، وإحالة المخالفات إلى الإدارة المختصة.
- إنجاز نسبة 100% من الطلبات الخاصة بالتدقيق على متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية (ESR) بواقع عدد (51) طلب، وإحالة المخالفات إلى الجهة المختصة.

كما أنجزت أعمال التدقيق على التقارير الدورية الواردة من الشركات المرخصة من الهيئة بنسبة 100% وذلك على النحو التالي:

- إعداد 12تقريراً شهرياً بشأن نتائج التدقيق على تقارير فصل الحسابات الشهرية الواردة من شركات وساطة الأوراق المالية، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 4 تقارير ربعية بشأن نتائج التدقيق على تقارير فصل الحسابات الواردة من الأسواق بشأن شركات وساطة السلع، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 12 تقريراً شهرياً بشأن نتائج التدقيق على تقارير فصل الحسابات الشهرية، الواردة من شركات وسيط تداول عقود المشتقات غير المنظمة والعملات في السوق الفوري.
- إعداد 12 تقريراً شهرياً بشأن نتائج التدقيق على تقارير الملاءة المالية الشهرية الواردة من شركات وساطة الأوراق المالية، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 12 تقريراً شهرياً بشأن نتائج التدقيق على تقارير الملاءة المالية الشهرية الواردة من شركات وساطة السلع، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.

- إعداد 12 تقريراً شهرياً بشأن نتائج التدقيق على تقارير الملاءة الواردة من شركات وسيط تداول عقود المشتقات غير المنظمة والعملات في السوق الفوري.
- مراجعة 12 تقريراً شهرياً بشأن نتائج التدقيق على تقارير الملاءة المالية الشهرية الواردة من شركات الخدمات المالية وإدارة الاستثمار، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 12 تقريراً شهرياً بشأن نتائج التدقيق على تقارير آجال الذمم المدينة والدائنة الشهرية الواردة من شركات وساطة الأوراق المالية، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 12 تقريراً شهرياً بشأن نتائج التدقيق على تقارير التداول بالهامش الشهرية الواردة من شركات وساطة الأوراق المالية، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 4 تقارير ربع سنوية وسنوية بشأن نتائج التدقيق على القوائم المالية الواردة من شركات وساطة الأوراق المالية، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 4 تقارير ربع سنوية وسنوية بشأن نتائج التدقيق على القوائم المالية الواردة من شركات وساطة السلع، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 4 تقارير ربع سنوية وسنوية بشأن نتائج التدقيق على القوائم المالية الواردة من شركات وساطة تداول عقود مشتقات غير المنظمة والعملات في السوق الفوري، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد 4 تقارير ربع سنوية وسنوية بشأن نتائج التدقيق على القوائم المالية الواردة من شركات الخدمات المالية وإدارة الاستثمار، وإحالة الشركات المخالفة لإدارة التنفيذ.
- إعداد تقارير مجمعة شهرية واردة من شركات الوساطة وإرسالها لسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

- الانتهاء بنسبة 100% من إنجاز التقرير الصادر بشأن رصد حالات الإخفاق في عمليات التسوية مع الأسواق ومتابعتها للتصويب اللازم وأخذها في الاعتبار كأحد معايير خطة التفتيش السنوية.
- إخطار الشركات المرخصة بأوجه القصور الشائعة وأفضل الممارسات بناءً على نتائج التفتيش للعام السابق.

ثانياً: التنفيذ:

أ - على صعيد الإجراءات التي استهدفت حماية حقوق المستثمرين والجزاءات المتخذة من قبل الهيئة بحق المخالفين اتخذت الهيئة الإجراءات التالية:

1. إيقاف عدد (5) شركات مرخصة من الهيئة.
2. إلغاء عدد (2) شركة مرخصة من الهيئة.
3. إحالة عدد (10) مخالفات لقانون الهيئة والأنظمة والتشريعات الصادرة بمقتضاه للنيابات العامة المختصة في الدولة بهدف تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبي هذه المخالفات.
4. فرض عدد (121) غرامة مالية متفاوتة بحق الشركات المدرجة والشركات المرخصة من قبل الهيئة والمستثمرين.
5. توجيه عدد (158) إنذاراً بحق الشركات المدرجة والشركات المرخصة من قبل الهيئة والمستثمرين.
6. توجيه عدد (35) تنبيهاً بحق الشركات المدرجة والشركات المرخصة من قبل الهيئة والمستثمرين.
7. نشر عدد (19) تحذيراً على الموقع الالكتروني للهيئة بشأن الممارسات غير المشروعة.
8. نشر عدد (17) من أسماء المخالفين لقانون الهيئة والأنظمة والتشريعات الصادرة بمقتضاه على الموقع الالكتروني للهيئة.

ب- على صعيد الفصل في المنازعات المتعلقة بالتداول في الأوراق المالية:

1. تلقي عدد (22) شكاوى رسمية والفصل أو التعامل معها وفقاً لنظام الشكاوى.
2. تلقي وإنجاز عدد (210) طلباً في مختلف الموضوعات المرتبطة بحماية حقوق المستثمرين.
3. بلغ حجم المبالغ المالية المستردة للمستثمرين بناءً على الشكاوى المقدمة 10,287,260 درهم (عشرة ملايين ومئتان وسبعة وثمانون ألفاً ومئتان وستون درهم).

الصعيد التنظيمي:

وعلى المستوى التنظيمي قامت الهيئة بما يلي:

- تولت إدارة الأرباح غير المستلمة بشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة (لما قبل مارس 2015) والأرصدة النقدية

للحسابات الراكدة لدى شركات الوساطة، لتقوم بتوزيعها للمستحقين وفقاً للإجراءات المعتمدة.

- أعفت الشركات من رسوم تسجيل السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالاستدامة للعام 2023، والذي ساهم بدوره في تسجيل ما يعادل نحو 14 مليار درهم كحجم لتلك الإصدارات.
- وافقت على تسجيل عقد مستقبلي جديد لغايات إدراجه بمنصة السوق لتداول عقود المشتقات لسندات الخزينة الإماراتية
- وافقت على إدراج عدد من الشرائح من السندات والصكوك الإسلامية بقيمة إجمالية بلغت 18.06 مليار دولار أمريكي لدى سوق أبو ظبي للأوراق المالية (سوق الإدراج الثانوي).
- وافقت على طرح عدد 8 شركات مساهمة عامة للاكتتاب العام بقيمة تقديرية تبلغ 2.5 مليار درهم.
- وافقت على عدد 5 طلبات زيادة لرؤوس أموال شركات مساهمة عامة.
- وافقت على تخفيض رؤوس أموال لعدد 3 شركات مساهمة عامة.
- وافقت على تسجيل عدد 9 ورقة مالية لغرض الإدراج في الأسواق المالية.
- وافقت على إدراج منتج جديد «عقد الفضة الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية» لدى بورصة دبي للذهب والسلع.
- وافقت على تقديم خصم على الرسوم المستحقة لبورصة دبي للذهب والسلع وشركة المقاصة على عقد الذهب الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية حتى نهاية العام 2023 والمتمثلة في (رسوم التداول ورسوم التقاص ورسوم التسليم).
- تأسيس عدد 5 صناديق استثمار محلية خلال عام 2023.
- تلقت العديد من طلبات الاندماج والاستحواذ وطلبات الدخول كشريك استراتيجي، وهي قيد استيفاء المتطلبات اللازمة، وتمت الموافقة على عدد (1) من صفقات الاستحواذ وعدد (1) طلب لدخول شركاء استراتيجيين كمساهمين في رأس مال الشركات المساهمة العامة.

الدراسات وبرامج التوعية والتثقيف:

- أعدت 32 دراسة ومجموعة من التقارير الفنية لموضوعات مختلفة متعلقة بأسواق رأس المال، استخدمتها لإعداد أو تعديل أنظمة وقرارات الهيئة.
- أطلقت الحملة الوطنية لمواجهة الأنشطة المالية غير المرخصة، بهدف توعية وحماية الجمهور من ممارسات الاحتيال المالي.
- نظمت فعاليات «أسبوع المستثمر العالمي» التي تطلقه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO.
- شاركت في مبادرات برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي

«ملم»، وجائزة المستثمر الذكي الخليجي التي أطلقتها الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس.

- نظمت ورش عمل للشركات المرخصة تناولت موضوعات مختلفة من ضمنها إجراءات مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

العلاقات والمنظمات الدولية:

واصلت الهيئة جهودها الرامية إلى تعزيز حضورها عربياً ودولياً وتوطيد التعاون مع المنظمات المختلفة، من خلال توقيع 9 مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع جهات محلية ودولية ومؤسسات معنية بالأوراق المالية، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والعالمية.

أبرز مذكرات التفاهم:

1. مذكرة تفاهم مع سلطة أستانا للخدمات المالية (AFSA) بجمهورية كازاخستان.
2. مذكرة تعاون مع كل من وزارة الاقتصاد ومركز دبي للأمن الاقتصاد.
3. مذكرة تفاهم مع اتحاد مصارف الإمارات.
4. مذكرة تفاهم مع صندوق أبوظبي للاكتتابات.
5. مذكرة تفاهم مع صندوق الوطن وأكاديمية سوق أبوظبي العالمي.

أبرز المشاركات الدولية:

1. المشاركة في الاجتماع السنوي الـ 48 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيوسكو»، والذي استضافته هيئة الأوراق المالية والبورصات التايلاندية بمدينة بانكوك.
2. المشاركة في اجتماع لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون.

على صعيد الخدمات المؤسسية:

فيما يتعلق بالخدمات المؤسسية، عملت الهيئة على إنجاز ما يلي:

- حصلت على تصنيف 4 نجوم ضمن نتائج نظام النجوم العالمي لتصنيف الخدمات الحكومية لعام 2023 التي أعلنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله».
- اعتمدت عدد (2) مشروع تحولي من مكتب رئاسة مجلس الوزراء كالآتي:

A. المشروع التحولي: إصدار متطلبات الطرح الخاص بالسندات والصكوك من الشركات المساهمة.

B. المشروع التحولي: حوكمة منظمي الجمعيات العمومية/ استحداث خدمة لقيد منظم الجمعيات.

- عملت على تطوير 3 خدمات وربطها مع الجهات المختلفة، بهدف اختصار رحلة المتعامل وتقليل مدة التقديم على الخدمة، وفق أهداف الهيئة الاستراتيجية في تعزيز سهولة ممارسة الأعمال والتحول الرقمي.
- حصلت على شهادة «امتثال» لمتطلبات المعيار الوطني لنظام إدارة استمرارية الأعمال من قبل (الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث).
- حافظت على تجديد واستدامة عدد (11) مواصفة للأيزو في المجالات التالية:

1. إدارة الجودة (Quality Management ISO 9001:2015).
2. إدارة أمن المعلومات (Information Security ISO 27001:2013).
3. إدارة المخاطر المؤسسية (Risk Management ISO 31000:2018).
4. إدارة المعرفة (Knowledge Management ISO 30401:2018).
5. إدارة الحوكمة المؤسسية (Governance ISO 13500:2013).
6. إدارة المشتريات المستدامة (Sustainable Procurement ISO 20400:2017).
7. إدارة الابتكار (Innovation Management ISO 56002:2019).
8. إدارة الصحة والسلامة (ISO Health & Safety 45001:2018).
9. نظام إدارة التعامل مع الشكاوى (Customer Complain ISO 10002:2018).
10. نظام إدارة جودة التدريب (Training ISO 10015:2019).
11. إدارة استمرارية الأعمال (Business Continuity Management ISO 22301:2019).

التدريب والاختبارات المهنية:

- أطلقت الدورة الأولى من برنامج «رواد الأسواق المالية» والذي ساهم في تأهيل 31 من الكوادر الإماراتية وتمكينهم بالمعارف والقدرات المطلوبة لمواكبه مستقبل الصناعة المالية.
- عقدت 88 ورشة تدريبية، بواقع 500 ساعة تدريب، شهدت حضور 3029 مشاركاً من قطاع الأوراق المالية، وذلك بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- عملت على تحديث النسخة الرابعة من مادة الأنظمة واللوائح المالية (باللغتين العربية والإنجليزية)، بالتعاون مع معهد الأوراق المالية والاستثمار (CISI).
- أهلت 582 موظفاً ضمن برنامج اختبارات الترخيص المهني، وعقدت أكثر من 1700 اختباراً في هذا الإطار.
- تابعت ما يزيد عن 910 طلباً ضمن برنامج التعليم المهني المستمر.
- أنجزت أكثر من 370 طلباً ضمن برنامج معادلة الشهادات والاختبارات المهنية.

بناء القدرات وإدارة المعرفة:

- تصدرت الهيئة المراكز الأولى في سباق «جاهز»، والذي أطلقته الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية لتحفيز «جاهزية» المواهب الحكومية للمستقبل، من خلال المشاركة الفعّالة في المسارات التي تقدمها منصة «جاهز»،
- بلغت نسبة المتدربين 98.7% من إجمالي موظفي الهيئة، بمعدل 50 ساعة تدريبية لكل موظف، وبإجمالي ما يقارب 8116 ساعة، كما تنوعت وسائل التدريب المستخدمة لتشمل تعليم إلكتروني، ودورات تدريبية، وجلسات نقاشية، وملتقيات، وندوات، وتدوير وظيفي، وتأهيل الموظفين المواطنين في برامج الدبلوم والشهادات المهنية.

الموارد البشرية:

- أطلقت مبادرة «الصحة النفسية أولاً»، وتم خلالها تنفيذ (5) ورش داخليه وخارجية، بمشاركة ما لا يقل عن (80) موظف لدعم الصحة النفسية.
- توقيع 100% من موظفي الهيئة على وثيقة أخلاقات العمل.
- تأمين 100% من موظفين الهيئة ضد التعطل عن العمل.
- ربط نظام التأمين ضد التعطل عن العمل مع طلب الإجازات السنوي.

حوكمة الشركات

مع بداية عام 2022 تم تطبيق المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، وكان قد سبقه في العام 2021 صدور قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (08/ر.م) لسنة 2021م بشأن تعديل دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، والذي يتضمن تعديل البند (3) من المادة (9) من الدليل، حيث ألزم القرار الشركات على ألا يقل تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة، وتلتزم الشركة بالإفصاح عن ذلك التمثيل ضمن تقرير الحوكمة السنوي، وعلى الشركات استيفاء متطلب تمثيل المرأة في مجالس الإدارات في التعيين أو الانتخاب أو شغر منصب أو زيادة عضوية بها.

وكان قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة قد صدر ليحل محل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م) لسنة 2016، بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، وذلك في إطار سعي الهيئة لتطوير النظام الإشرافي والرقابي ليضاهي أفضل المعايير والممارسات الدولية للارتقاء بقطاع الأوراق المالية في الدولة. ويعتبر القرار الصادر آنذاك- الذي يتناول معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات- نظاماً متكاملاً تم فيه تحديد مسؤوليات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وإدارتها التنفيذية بشكل أكثر وضوحاً، مع ضمان تحقيق قدر كافٍ من الشفافية والحيادية في سوق رأس المال.

ويمثل القرار نقلة نوعية في تطوير منظومة حوكمة الشركات المساهمة العامة؛ حيث يرسم إطار عمل قانوني ونظامي واضح وفعال لتنظيم شؤون تلك الشركات بما يضمن حقوق جميع أصحاب المصالح فيها فضلاً عن إسهامه في تعزيز الدور الرقابي للهيئة.

ويوفر قرار «دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة» الإطار اللازم لتنظيم شؤون الشركة، ويستند في مواده إلى أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية.

ويتضمن النظام معايير أساسية كالمسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات مع التركيز على حوكمة مجالس إدارات الشركات ESG، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وتقييمه، وكذلك الأدوات التي ستتاح له، وأيضاً التركيز على الرقابة الداخلية وإبراز دور المدقق الداخلي. كما يشتمل النظام كذلك على منظومة آليات لحماية المساهمين وخاصة الأقلية، من بينها تعيين ممثل عن مساهمي الأقلية لحضور اجتماعات الجمعية العمومية، ويضع آليات التصويت الإلكتروني في الجمعيات العمومية.

ويركز «دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة» على تطبيق المواد الواردة به؛ حيث يُتوقع من جميع الشركات المساهمة العامة الامتثال للنظام. وتشرف الهيئة على تطبيق الدليل باعتبارها الجهة المنظمة للسوق المالي والشركات المُدرجة به. وتتكون الأركان الرئيسية لحوكمة الشركات من المساءلة والإنصاف والإفصاح والشفافية والمسؤولية.

وخلال العام 2023 تم إجراء مراجعة شاملة لدليل حوكمة الشركات المساهمة العامة المرفق بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م.) لسنة 2020 وبيان مدى إمكانية تعديل وتحديث الدليل في ضوء المرسوم بالقانون الإتحادي رقم (32) لسنة 2021 في شأن الشركات التجارية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية المطبقة حالياً، كما تم عرض المسودة النهائية لمشروع التعديل على الصناعة والشركاء، ليتم الأخذ بملاحظاتهم أثناء إعداد مشروع التعديل النهائي، والذي من مخطط إصداره في بداية العام 2024.

عدد الشركات المساهمة العامة المحلية الخاضعة لضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي مقسمة وفقاً للقطاعات الاقتصادية:

يبلغ عدد الشركات الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة خلال عام 2023 (113) شركة مساهمة عامة محلية مدرجة أوراقها المالية في أسواق المال، وذلك بعد استثناء الشركات الأجنبية فقط، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (١)

	القطاع	الشركات المحلية الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة 2020م
1	الخدمات	11
2	الاتصالات	4
3	الاستثمار والخدمات المالية	8
4	البنوك	20
5	التأمين	29
6	السلع الاستهلاكية	8
7	الصناعة	13
8	الطاقة	4
9	العقار	9
10	المرافق العامة	2
11	النقل	4
12	الشركات المؤسسة لغرض الاندماج أو الاستحواذ	1
	الإجمالي	**113**

الرسم البياني رقم (١)

الشركات المحلية الخاضعة لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (30/ر.م) لسنة ٢٠٢٠ م

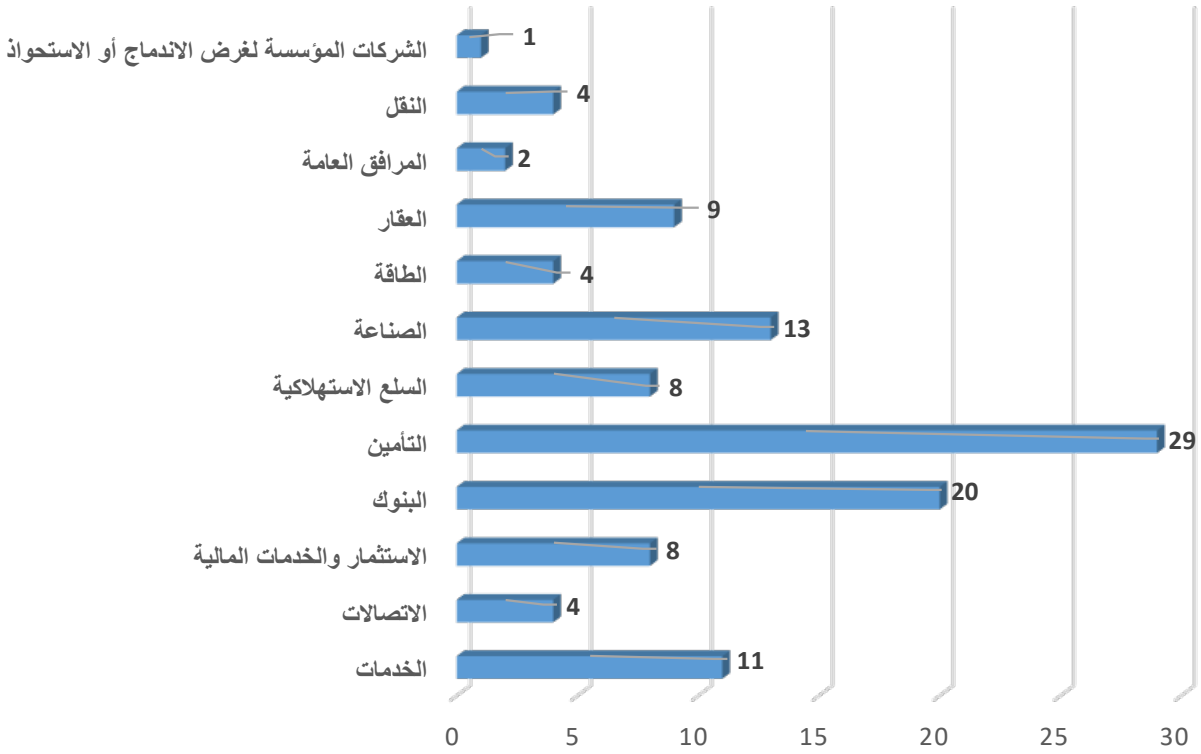

عدد الشركات التي قامت بتزويد الهيئة بتقرير الحوكمة للعام 2022:

قامت الهيئة- بصفتها الجهة الرقابية الوحيدة في الدولة المسؤولة عن متابعة تطبيق الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة لدى أسواق الدولة لقرار الحوكمة - بالتعميم على تلك الشركات بضرورة إعداد تقرير الحوكمة للعام 2022، حسب النموذج الذي اعتمدته الهيئة في هذا الشأن وإتاحته لجميع المساهمين قبل موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة بوقت كاف.

بلغ عدد الشركات الملزمة بتقديم تقرير الحوكمة للعام 2022 وفقاً لدليل حوكمة الشركات المساهمة العامة (113) شركة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية.

وقد قامت 111 شركة بإصدار تقرير الحوكمة للعام 2022 وبنسبة إفصاح بلغت 98.23% كما يتضح من الجدول أدناه.

الجدول رقم (2)

	القطاع	إجمالي الشركات الملزمة	الشركات المفصحة عن التقرير	الشركات التي لم تفصح عن التقرير
1	الخدمات	11	11	0
2	الاتصالات	4	4	0
3	الاستثمار والخدمات المالية	8	8	0
4	البنوك	20	19	1
5	التأمين	29	28	1
6	السلع الاستهلاكية	8	8	0
7	الصناعة	13	13	0
8	الطاقة	4	4	0
9	العقار	9	9	0
10	المرافق العامة	2	2	0
11	النقل	4	4	0
12	الشركات المؤسسة لغرض الاندماج والاستحواذ	1	1	0
	الإجمالي	**113**	**111**	**2**
	النسبة المئوية		**98.23%**	**1.77%**

الرسم البياني رقم (2)

نسبة الشركات الملتزمة بإصدار تقرير الحوكمة من إجمالي عدد الشركات

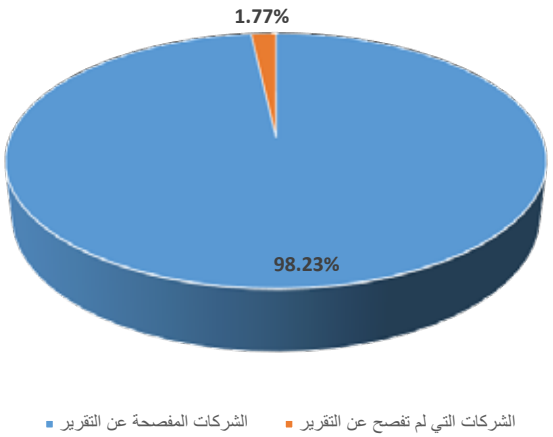

البيانات المالية

نسبة التزام الشركات المدرجة في السوق بالإفصاح عن بياناتها المالية:

انطلاقاً من حرص الهيئة على التزام جميع الشركات المقيدة لدى الهيئة والمدرجة في الأسواق بتزويد الهيئة بتقارير مالية سنوية وربع سنوية وذلك بموجب المادة (36/7) من النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، أفصحت الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية للعام 2023، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (3)

م	البيان	نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة	نسبة الإفصاح الإجمالية (تشمل الشركات الأجنبية المدرجة)
1	البيانات المالية السنوية المدققة للعام 2023	%96.1	%96.5
2	البيانات المالية المرحلية المراجعة للربع الثالث من العام 2023	%96.75	%96.4
3	البيانات المالية المرحلية المراجعة للربع الثاني (نصف السنوية) من العام 2023	%94.4	%93.6
4	البيانات المالية المرحلية المراجعة للربع الأول من العام 2023	%94.4	%91.9
5	البيانات المالية السنوية المدققة للعام 2022	%94.4	%94.3
6	البيانات المالية السنوية الأولية للعام 2022	%96.7	%92.1

الجمعيات العمومية

الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة المنعقدة خلال العام 2023.

تعتبر الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي لتلك الشركات، ولهذا أفرد لها القانون أحكاما خاصة بها ومنحها الحق وحدها في اتخاذ القرارات الهامة.

وتمثل الجمعيات العمومية اللقاء السنوي الذي يجمع بين كل من مساهمي الشركات ومجالس إداراتها ومدققي حساباتها وذلك للنظر في نشاط هذه الشركات ومركزها المالي عن كل عام ومناقشة ميزانياتها العمومية وانتخاب أعضاء مجالس إداراتها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تنامي الوعي بين المساهمين فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم في الجمعيات العمومية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال مناقشاتهم مع أعضاء مجالس الإدارات أثناء انعقاد هذه الجمعيات؛ الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تعديل القرارات الصادرة عن الجمعيات بما يتفق مع ما يراه المساهمون ويحقق مصالحهم.

ولعل من أبرز الأمور التي ساهمت في تعزيز هذا الدور للمساهمين دعم الهيئة وتطبيقها لنظام التصويت السري التراكمي والذي ساعد في حماية حقوق الأقلية من المساهمين ومنحهم إمكانية الحصول على مقاعد في مجالس الإدارات.

وفي بداية عام 2023 صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (8/ ر.م) لسنة 2023، بشأن عقد اجتماعات الجمعيات العمومية بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد.

ويستعرض التقرير التالي إحصائيات الجمعيات العمومية المنعقدة للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة بأسواق الدولة خلال العام 2023.

** بيان بإجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2023:

بلغ عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام (155) جمعية عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية، منها (146) جمعية عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة، و(9) جمعيات عمومية للشركات المساهمة العامة المحلية غير المدرجة، وقد شارك ممثلون عن الهيئة بحضور كافة الجمعيات التي عقدت سواء بالحضور الشخصي أو الحضور عن بعد.

** بيان بإجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام 2023 مقسمة وفقاً لأماكن انعقادها:

تصدرت إمارة دبي عدد الجمعيات المنعقدة بإجمالي (63) جمعية، تليها إمارة أبوظبي التي احتلت المركز الثاني بإجمالي (54)، ثم جاءت في المركز الثالث إمارة الشارقة بإجمالي (15) جمعية، وفي المركز الرابع إمارة رأس الخيمة بإجمالي (13) جمعية، وفي المركز الخامس إمارة الفجيرة بإجمالي (5) جمعيات، ومن ثم إمارة عجمان بواقع (3) جمعيات، فإمارة أم القيوين بواقع جمعيتين.

توزيعات الأرباح

**بيان بإجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات التي أقرت توزيعات خلال العام 2023:

بلغ إجمالي قيمة التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات المساهمة العامة نحو (61.73) مليار درهم؛ حيث بلغ إجمالي قيمة التوزيعات النقدية التي أقرتها الشركات خلال العام 2023 نحو (58) مليار درهم، بينما بلغ إجمالي قيمة توزيعات المنحة ما يقارب (3.72) مليار درهم، كما يتضح من الجدول أدناه:

الجدول رقم (4)

(بالدرهم)

التوزيعات	
قيمة التوزيعات النقدية خلال العام 2023	58,014,699,897.70
قيمة توزيعات المنحة خلال العام 2023	3,721,246,849.42
الإجمالي	61,735,946,747.12

الرسم البياني رقم (3)

نسبة التوزيعات النقدية وتوزيعات المنحة خلال العام 2023

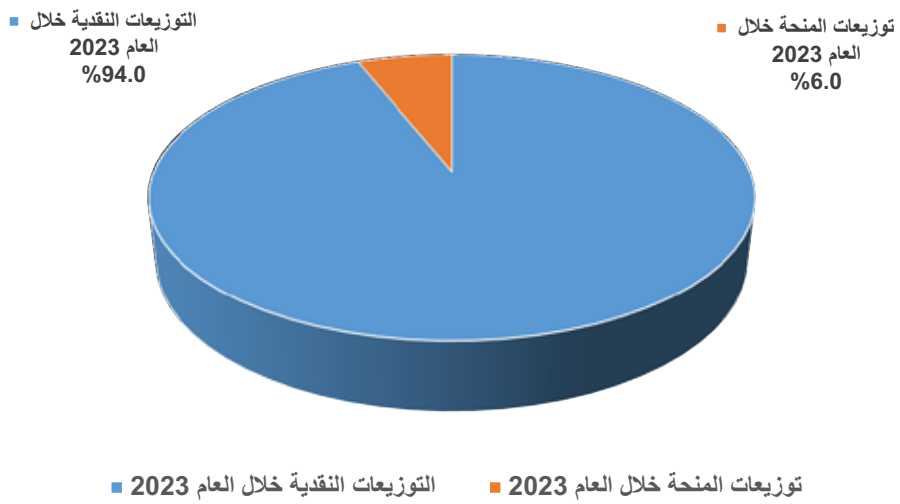

بيان بإجمالي التوزيعات النقدية التي أقرتها الشركات خلال العام 2023 حسب التصنيف القطاعي:

بلـــغ إجمالي التوزيعات النقدية للشـــركات التي أقرت توزيع أرباح نقدية خلال العام 2023 نحو (58) مليار درهم تقريباً، (ويشـمل ذلك التوزيعـات التـي أقرتها الجمعية العمومية أو تلك التي تم إقرارها خـلال العام، بناء على النتائج المالية المرحلية للعام 2023) ، وقد تصدر قطاع البنوك جميع القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمة التوزيعات النقدية بقيمة بلغت نحو (18.35) مليار درهم تقريبا ، يليه قطاع الطاقـة بقيمـة توزيعات بلغت نحو (11.36) مليار درهم تقريباً، ثم قطاع الاتصالات بقيمة توزيعات بلغت نحو (8.73) مليار درهم تقريباً، ثم قطاع المرافق العامة بقيمة توزيعات بلغت نحو (8.72) مليار درهم تقريباً، ثم باقي القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

(بالدرهم)

القطاع	نسبة التوزيعات النقدية	مقدار التوزيعات النقدية
البنوك	%31.63	18,348,176,283.22
الطاقة	%19.58	11,361,587,802.00
الاتصالات	%15.05	8,733,397,333.14
المرافق العامة	%15.03	8,720,000,000.00
العقار	%9.56	5,548,718,198.73
النقل	%3.24	1,878,919,876.00
الخدمات	%1.84	1,064,985,044.00
التأمين	%1.68	975,312,953.00
الإستثمار والخدمات المالية	%1.46	849,905,626.00
الصناعة	%0.47	274,036,561.60
السلع الاستهلاكية	%0.34	199,660,220.01
شركات غير مدرجة	%0.10	60,000,000.00
الإجمالي	**%100**	**58,014,699,897.70**

الرسم البياني رقم (4)

نسبة التوزيعات النقدية (التقريبية)

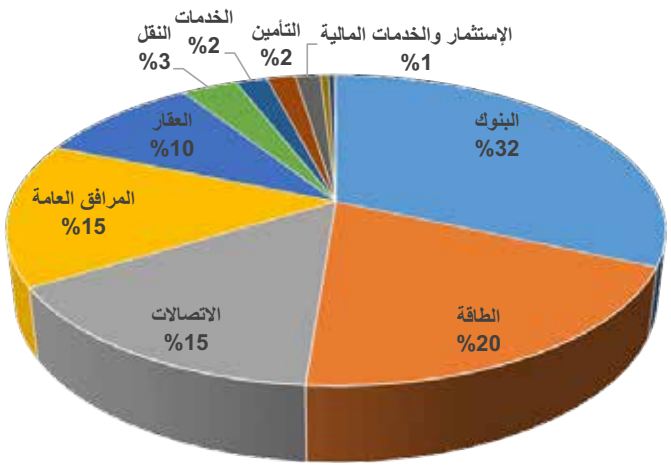

بيان بإجمالي توزيعات أسهم المنحة للشركات التي أقرت توزيعات خلال العام 2023 حسب التصنيف القطاعي:

بلغ إجمالي مجموع توزيعات أسهم المنحة للشـــركات التي قامت بتوزيع أرباح من خلال أســـهم المنحة للجمعيات المنعقدة خلال العام 2023 مـــا يقارب (3.721) مليار درهم، على مســـتوى القطاعات تصدر قطاع البنوك من حيث إجمالي قيمة توزيعات أســـهم المنحة بقيمة (3.439) مليار درهم، يليه قطاع الخدمات بقيمة توزيعات بلغت نحو (281.7) مليون درهم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (6)

القطاع	نسبة توزيعات أسهم المنحة	مقدار توزيعات أسهم المنحة (بالدرهم)
البنوك	%92.43	3,439,517,201.42
الخدمات	%7.57	281,729,648.00
المجموع	**%100**	**3,721,246,849.42**

إحصائية مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة المقيدين لدى الهيئة حتى نهاية عام 2023

تطبيقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (25) لسنة 2015 بشأن قيد مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار في السجل المخصص لذلك لدى الهيئة، فإنه لا يســمح لغير المقيدين بالســجل تدقيق الحســابات أو إعداد التقارير عن الحسابات الدورية أو السنوية أو القوائم المالية للشــركات المســاهمة العامة أو صناديق الاستثمار، حيث تم قيد شــركة راي لخدمات التدقيق والضرائب - شركة الشخص الواحد ذ.م.م بالربع الثاني من العام 2023 وبذلك فقد بلغ إجمالي عدد مدققي حســابات الشــركات المســاهمة العامةوصناديق الاستثمار المقيدين لدى الهيئة حتى نهاية العام 2023 (11) شركة تدقيق. وقد قامت جميع الشركات المدرجة في الجدول رقم (7) أدناه بتقديم طلب لتجديد قيدها في العام 2021 لمدة ثلاثة سنوات وتم الموافقة على تجديد جميع الشركات مع التأكيد على التزام الشركات بجميع المتطلبات والالتزامات القانونية السارية على شركات التدقيق ومن ضمنها الالتزام بمعايير الجودة على أعمال التدقيق وأي متطلبات من الهيئة.

الجدول رقم (7)

م	اسم مدقق الحسابات
1	شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة
2	شركة رودل الشرق الأوسط
3	شركة طلال أبو غزالة الدولية
4	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
5	كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
6	برايس ووتر هاوس كوبرز
7	إرنست ويونغ الشرق الأوسط
8	شركة مزارز محاسبون قانونيون ذ م م
9	شركة بي دي أو محاسبون قانونيون ومستشارون
10	كرو ماك
11	راي لخدمات التدقيق والضرائب - شركة الشخص الواحد ذ.م.م

إنجازات الهيئة على مستوى الإصدار والتسجيل للعام 2023

شـهد عام 2023 إصدار العديد من الضوابط الرامية إلى تطوير قطاع الأوراق المالية بالدولة، أهمها الضوابط الخاصة بتسـجيل الأوراق المالية لغرض الإدراج، والضوابط الخاصة بصناديق الاستثمار وعمليات التوريق، واللذان يُعتبران جزءًا من المشاريع التحولية لحكومة دولة الإمارات والرامية إلى تنويع وسائل الاستثمار والتمويل في أسواق رأس المال.

وفـي إطار الإعلان عن «عام الاسـتدامة»؛ أصدرت الهيئة قراراً لتنظيم السـندات والصكوك الخضراء والمرتبطة بالاسـتدامة، كما أعفت الشـركات من رسـوم تسجيل تلك السندات والصكوك في ذلك العام، والذي سـاهم بدوره في تسجيل ما يعادل نحو 14 مليار درهم كحجم لتلك الإصدارات. ويدعم هذا القرار جهود الهيئة لتشجيع الشركات على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام لتمويل المشاريع المتعلقة بالبيئة والمناخ، ويشجع المستثمرين على تبني فرص استثمارية صديقة للبيئة.

وفيما يخص الاكتتابات، فقد بلغ حجم الاكتتابات الأولية 22,3 مليار درهم، نتيجةً طرح أسهم 8 شركات مساهمة عامة في قطاعات متنوعة مثل القطاع الصحي والمالي والخدمات والغاز. وعلى مسـتوى إصدار السـندات والصكوك الوارد بدعوات الجمعيات العمومية للشـركات المساهمة العامة، فقد أقرت الهيئة إصدار أو تحديث عدد (15) إصداراً.

ووافقت الهيئة على زيادة رؤوس أموال عدد 5 شـركات بقيمة تقديرية تبلغ 2.5 مليار درهم، وتسـجيل عدد 9 ورقة مالية لغرض الإدراج في الأسـواق المالية، وتأسـيس عدد 5 صناديق استثمار محلية، كما وافقت كذلك على تسجيل عقد مستقبلي جديد لغايات إدراجه بمنصة السوق لتداول عقود المشتقات لسندات الخزينة الإماراتية، إلى جانب إدراج عدد من الشرائح من السندات والصكوك الإسلامية بقيمة إجمالية بلغت 18.06 مليار دولار أمريكي لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية (سوق الإدراج الثانوي).

وفيما يخص التعاملات مع بورصة دبي للذهب والسلع، وفي إطار جهود الهيئة لتنويع الفرص الاستثمارية بالبورصة ورفع جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، ودعم قدرتها على منافسـة بورصات السـلع والعقود العالمية؛ وافقت الهيئة على إدراج منتج جديد «عقد الفضة الفوري المتوافق مع الشـريعة الإسلامية»، وتقديم خصم على الرسوم المسـتحقة للبورصة ولشركة المقاصة على «عقد الذهب الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية» حتى نهاية العام 2023، والمتمثلة في (رسوم التداول ورسوم التقاص ورسوم التسليم).

أهم إحصائيات التسجيل والإصدار في العام 2023

أولاً: الشركات المسجلة والمدرجة حتى نهاية العام 2023

بلغ إجمالي عدد الشركات المسجلة والمدرجة 232 شركة حتى نهاية عام 2023، منها 95 شركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، و61 شركة مدرجة في سوق دبي المالي، في حين بلغ عدد الشركات غير المدرجة 76 شركة.

الجدول رقم (8)

عدد الشركات المسجلة والمدرجة حتى نهاية العام 2023				
القطاع	غير المدرجة	سوق دبي المالي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	الإجمالي
الشركات المساهمة العامة -محلية	75	49	68	192
الشركات المساهمة العامة -الأجنبية	0	11	3	14
الشركات المساهمة الخاصة	0	1	13	14
شركات المناطق الحرة	0	0	11	11
شركة مؤسسة لغرض الاندماج والاستحواذ	1	0	0	1
الإجمالي	**76**	**61**	**95**	**232**

رسم بياني رقم (5)

الشركات المسجلة والمدرجة حتى نهاية عام 2023

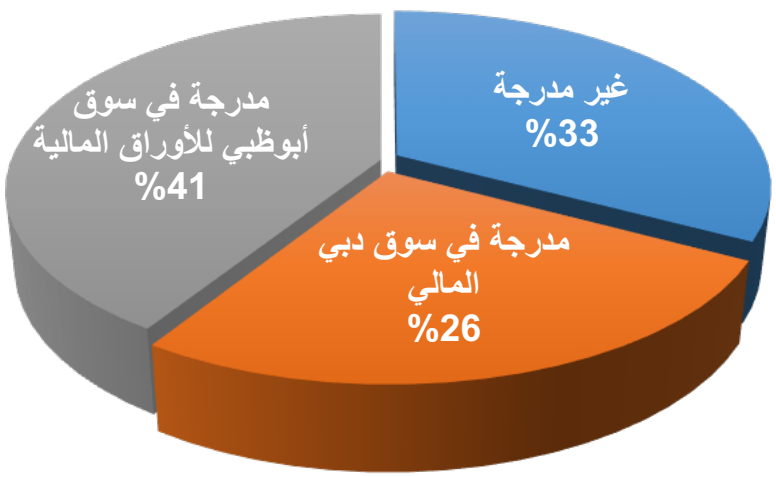

ثانياً: الطروحات التي تمت الموافقة عليها خلال 2023:

في عام 2023؛ بلغ حجم الاكتتابات الأولية 22,3 مليار درهم، نتيجةً طرح أسـهم 8 شـركات مسـاهمة عامة في قطاعات متنوعة مثل القطاع الصحي والمالي والخدمات والغاز، وتصدرت شركة أدنوك للغاز المحدودة قيمة الاكتتابات، حيث بلغت قيمة اكتتاباتها ما يقارب 9 مليار درهم.

الجدول التالي يستعرض وبشكل تفصيلي أسماء الشركات وعدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، وقيمة تلك الاكتتابات لكل شركة:

الجدول رقم (9)

الطروحات التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2023			
م	اسم الشركة	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام	قيمة الاكتتابات بالدرهم
1	شركة الأنصاري للخدمات المالية	750,000,000.00	772,500,000.00
2	شركة بيور هيلث	1,111,111,111.00	3,622,222,221.86
3	شركة أدنوك للغاز المحدودة	3,837,571,100.00	9,095,043,507.00
4	شركة بريسايت	1,359,680,000.00	1,821,971,200.00
5	شركة أدنوك للامداد والخدمات	1,405,714,768.00	2,825,486,683.68
6	شركة انفستكورب كابيتال بي إل سي	720,000,000.00	1,656,000,000.00
7	شركة فينكس كروب بي ال سي	907,323,529.00	1,360,985,293.50
8	تاكسي دبي	624,750,000.00	1,155,787,500.00
	المجموع	**10,716,150,508.00**	**22,309,996,406.04**

رسم بياني رقم (6)

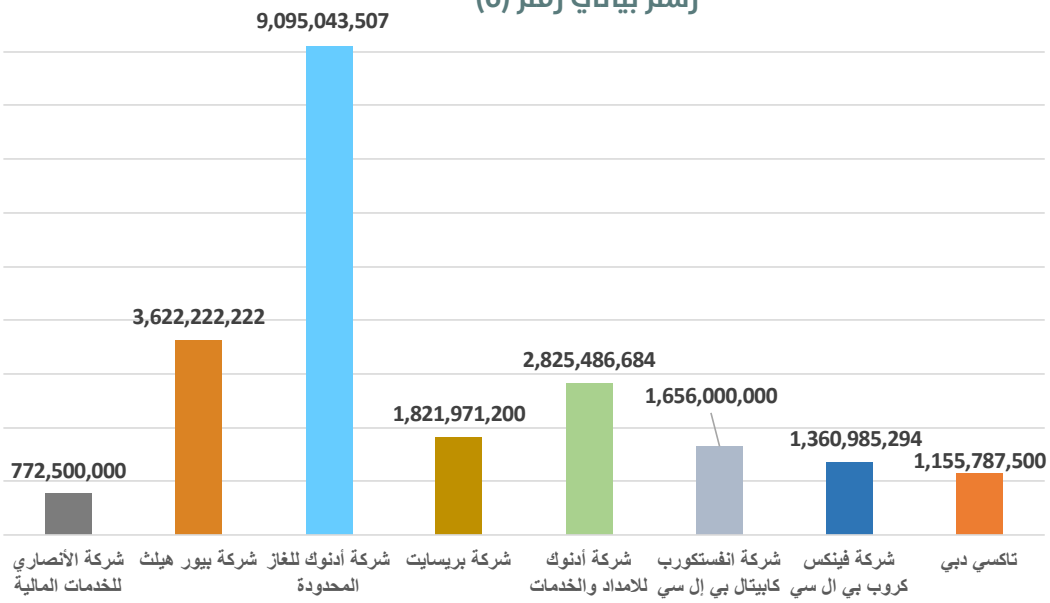

ثالثاً: طلبات زيادة رأس المال بواسطة أسهم جديدة والتي تمت الموافقة عليها خلال عام 2023:

وافقت الهيئة على زيادة رؤوس أموال عدد 5 شركات بقيمة تقديرية تبلغ 2.5 مليار درهم، كما هو موضح بشكل تفصيلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٥)

طلبات زيادة رأس المال بواسطة أسهم جديدة التي تمت الموافقة عليها خلال العام		
م	اسم الشركة	القيمة بالدرهم
1	بنك الإمارات للاستثمار	650,000,000.00
2	مصرف عجمان	550,000,000.00
3	بنك الشارقة	800,000,000.00
4	الخليج للملاحة القابضة	200,000,000.00
5	إي دي سي كوربوريشن للاستحواذ	385,134,000.00
	المجموع	**2,585,134,000.00**

رسم بياني رقم (7)

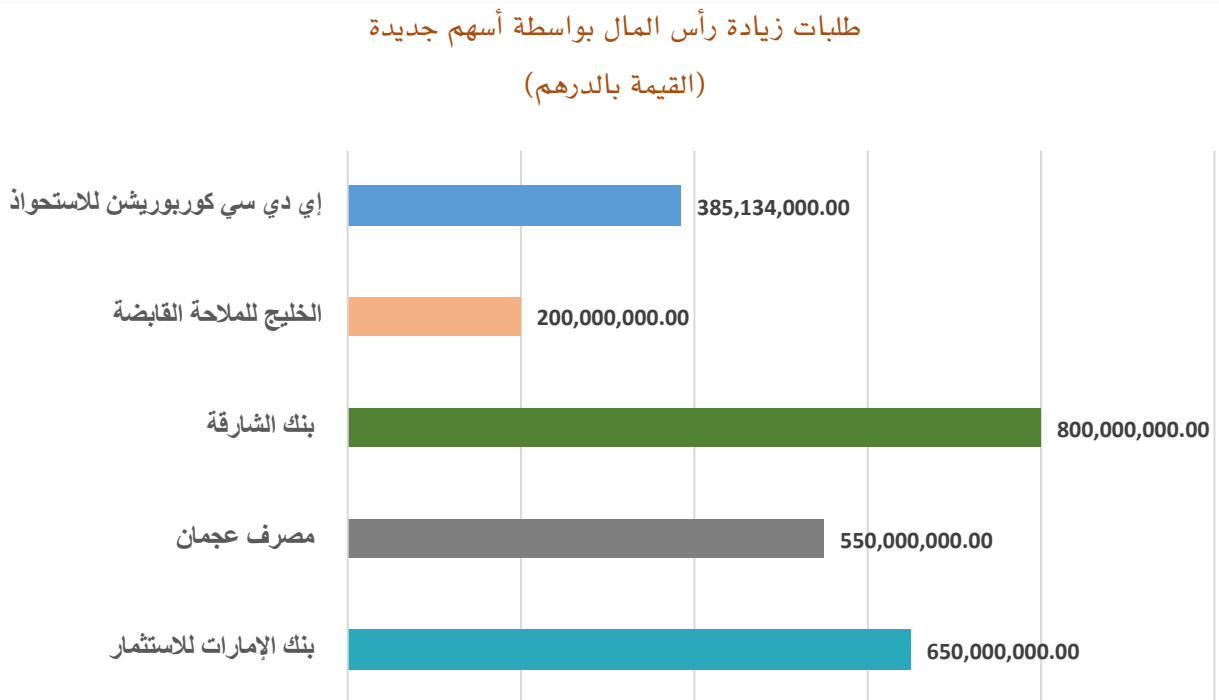

رابعاً: طلبات تخفيض رأس المال والتي تمت الموافقة عليها خلال عام 2023:

وافقت الهيئة على عدد (3) طلبات لتخفيض رأس المال في الشركات المساهمة العامة، حيث بلغ إجمالي رؤوس الأموال المخفضة ما يقارب 1 مليار درهم، كما هو موضح بشكل تفصيلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (١١)

طلبات تخفيض رأس المال تمت الموافقة عليها خلال عام 2023		
م	اسم الشركة	القيمة بالدرهم
1	الشركة الإسلامية العربية للتأمين	270,441,002.00
2	شركة الخليج للملاحة القابضة	637,695,625.00
3	مسار سليوشنز	120,000,000.00
	المجموع	**1,028,136,627.00**

خامساً: طلبات الموافقة على تصنيف الشركات المساهمة العامة خلال عام 2023

الجدول رقم (١٢)

طلبات الموافقة على تصنيف الشركات المساهمة العامة	
م	اسم الشركة
1	شركة مياسا كوربوريشن للاستثمار

سادساً: طلبات الموافقة على تسجيل الأوراق المالية لغرض الإدراج 2023:

وافقت الهيئة على تسجيل عدد 9 ورقة مالية لغرض الإدراج في الأسواق المالية، أدناه قائمة بالشركات التي تمت الموافقة على تسجيل أوراقها المالية لغرض الإدراج.

الجدول رقم (13)

طلبات الموافقة على تسجيل الأوراق المالية لغرض الإدراج	
م	اسم الشركة
1	شركة الأنصاري للخدمات المالية ش.م.ع
2	شركة أدنوك للغاز بي إل سي (منطقة حرة)
3	شركة بريسايت ايه اي هولدينغ بي إل سي (منطقة حرة)
4	شركة أدنوك للإمداد والخدمات (منطقة حرة)
5	شركة إم بي إم أي ش.م.خ
6	شركة انفستكورب كابيتال بي إل سي (منطقة حرة)
7	شركة فينيكس قروب بي إل سي (منطقة حرة)
8	مؤسسة تاكسي دبي ش.م.ع
9	شركة بيور هيلث ش.م.ع

أهم إحصائيات إصدارات السندات والصكوك الإسلامية خلال عام 2023

أولاً: بيان بإصدارات السندات والصكوك الإسلامية بناءً على موافقة الجمعية العمومية خلال عام 2023

وافقت الهيئة على الأجندة الخاصة بإصدارات السندات والصكوك الواردة بدعوات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة، والموضحة بالجدول أدناه، والتي قررت إصدار أو تحديث برامج إصدار السندات/الصكوك لعدد 15 إصدار.

الجدول رقم (14)

طلبات الموافقة على إصدارات السندات والصكوك		
م	اسم الشركة	القطاع
1	مصرف أبو ظبي الإسلامي	بنوك
2	مصرف الإمارات الإسلامي	بنوك
3	بنك الإمارات دبي الوطني	بنوك
4	بنك أبو ظبي الأول	بنوك
5	بنك أبو ظبي التجاري	بنوك
6	البنك العربي المتحد	بنوك
7	بنك دبي الإسلامي	بنوك
8	الشركة الوطنية للتبريد المركزي	الخدمات
9	بنك رأس الخيمة الوطني	البنوك
10	شركة الجرافات البحرية الوطنية	النقل
11	بنك الشارقة	بنوك
12	طيران أبو ظبي	نقل
13	شركة الخليج للملاحة القابضة	النقل
14	بنك المشرق	بنوك
15	مجموعة أي 7	الاستثمار

رسم بياني رقم (8)

طلبات الموافقة على إصدارات السندات والصكوك حسب القطاع

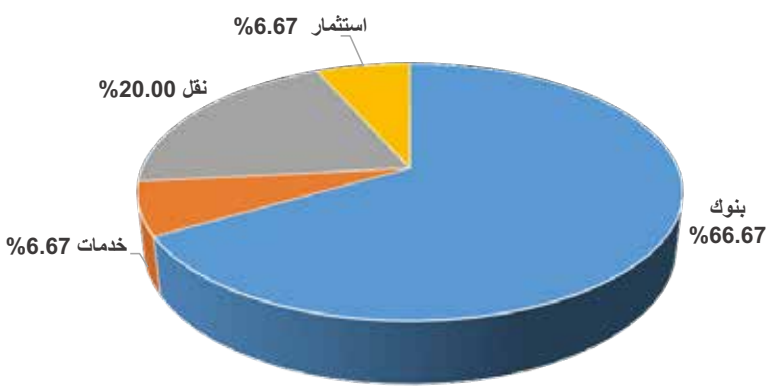

ثانياً: بيان الموافقات الصادرة على إدراج السندات والصكوك الإسلامية في أسواق المال في الدولة خلال عام 2023

وافقت الهيئة خلال عام 2023، على إدراج عدد (16) من الشرائح المرتبطة بالسندات والصكوك الإسلامية، بقيمة إجمالية بلغت 18.06 مليار دولار أمريكي لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية (سوق الإدراج الثانوي)، منها 6 شرائح مصنفة كذلك ضمن السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالاستدامة.

الجدول رقم (15)

طلبات الموافقة على إدراج السندات والصكوك			
م	المصدر	حجم الإصدار	رقم التعريف الدولي (ISIN)
1	حكومة أبو ظبي	2.500.000.000 دولار أمريكي	XS2655377823
		4.000.000.000 دولار أمريكي	XS2651619285
		3.000.000.000 دولار أمريكي	XS2627338580
2	شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة	500.000.000 دولار أمريكي	XS2600246552
		1.000.000.000 دولار أمريكي	XS2600248335
3	بنك أبو ظبي الأول	1.300.000.000 دولار أمريكي	XS2655377823
4	شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل «مصدر»	750.000.000 دولار أمريكي	XS2651619285
5	شركة الدار للاستثمار العقاري	500.000.000 دولار أمريكي	XS2627338580
6	شركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدنغ (مبادلة) ش.م.ع	500.000.000 دولار أمريكي	XS2455985569
		1.000.000.000دولار أمريكي	XS2455984679
		1.000.000.000دولار أمريكي	XS2546781985
		1.000.000.000دولار أمريكي	XS2624479288
		750.000.000 دولار أمريكي	XS2707149600
		500.000.000 دولار أمريكي	XS2623206187
		750.000.000 درهم إماراتي	XS2716891796
7	مصرف أبو ظبي الإسلامي	500.000.000 دولار أمريكي	XS2713768807

*الرمز يشير إلى السندات والصكوك الخضراء والمرتبطة بالاستدامة.

ثالثاً: بيان بعدد السندات والصكوك المدرجة بأسواق المال المحلية حتى نهاية عام 2023.

رسم بياني رقم (9)

السندات والصكوك المدرجة

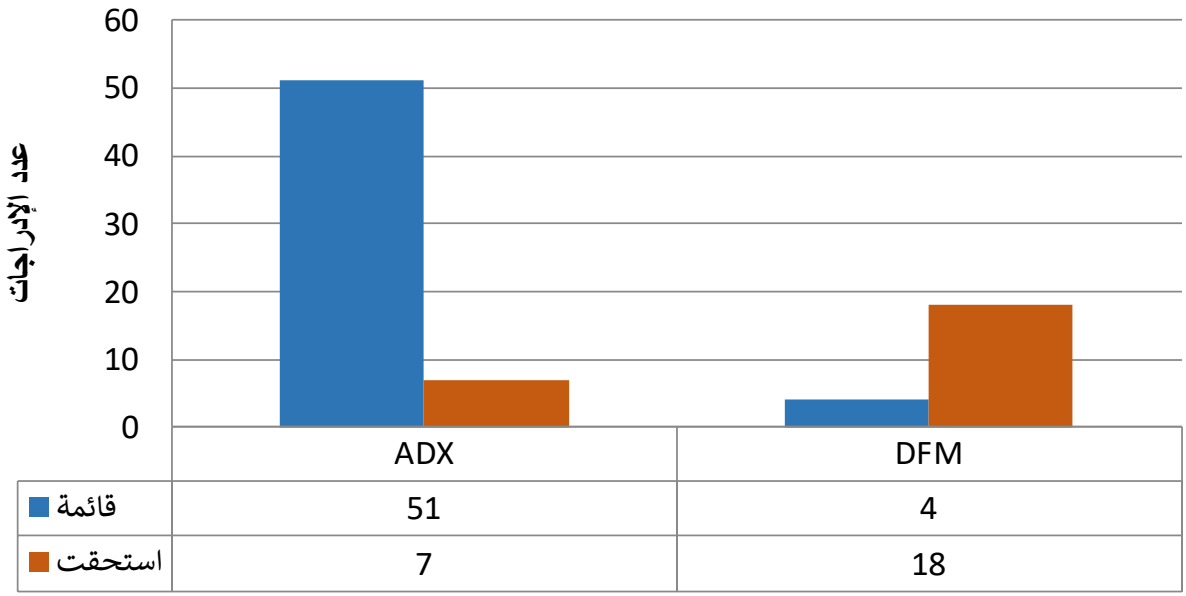

	ADX	DFM
قائمة	51	4
استحقت	7	18

أهم إحصائيات تسجيل العقود خلال عام 2023

أولاً: بيان بعدد العقود المستقبلة والتي تم تسجيلها لدى الهيئة خلال عام 2023 لغايات إدراجها في أسواق المال في الدولة

وافقت الهيئة على تسجيل عقد مستقبلي جديد لغايات إدراجه بمنصة السوق لتداول عقود المشتقات لسندات الخزينة الإماراتية.

ثانياً: بيان بعدد العقود التي تمت الموافقة على إدراجها لدى بورصة دبي للذهب والسلع خلال عام 2023

وافقت الهيئة خلال عام 2023 على إدراج منتج جديد «عقد الفضة الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية» لدى بورصة دبي للذهب والسلع، وذلك في إطار جهود الهيئة وسعيها إلى تنويع الفرص الاستثمارية بالبورصة؛ ورفع جاذبيتها للمستثمرين الأجانب؛ ودعم قدرتها على منافسة بورصات السلع والعقود العالمية.

كما وافقت الهيئة على تقديم خصم على الرسوم المستحقة للبورصة وشركة المقاصة على «عقد الذهب الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية» حتى نهاية عام 2023 والمتمثلة في (رسوم التداول ورسوم التقاص ورسوم التسليم).

أهم إحصائيات الاندماج والاستحواذ خلال عام 2023

أولاً: طلبات الاندماج والاستحواذ الواردة للهيئة خلال عام 2023

خلال عام 2023؛ تلقت الهيئة العديد من طلبات الاندماج والاستحواذ وطلبات دخول شريك استراتيجي، وهي قيد استيفاء المتطلبات اللازمة للحصول على موافقة الهيئة، موزعة على النحو التالي:

عدد (4) صفقات طلبات استحواذ للشركات المساهمة العامة.

كما أصدرت الهيئة موافقات على الصفقات التالية:

الموافقة على عدد (1) من صفقات الاستحواذ على الشركات المساهمة العامة.

الموافقة على عدد (1) صفقات طلبات لدخول شركاء استراتيجيين كمساهمين في رأس مال الشركات المساهمة العامة، حيث وافقت الهيئة على طلب دخول حكومة الشارقة ممثلة بشركة الشارقة لإدارة الأصول كمساهم استراتيجي في بنك الشارقة.

أهم إحصائيات صناديق الاستثمار خلال عام 2023

تطور عدد صناديق الاستثمار المؤسسة والملغاة والقائمة

فيما يلي جدول يستعرض تطور عدد صناديق الاستثمار المحلية منذ عام 2000، ويتضح في الجدول تأسيس عدد (5) صناديق استثمار جديدة خلال عام 2023، ليصل إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية القائمة عدد (31) صندوق استثمار محلي، مقابل (26) صندوق استثمار قائم في عام 2022.

الجدول رقم (16)

العام	المؤسس	الملغي	الصناديق القائمة
2000	1	0	1
2002	1	0	2
2004	1	0	3
2005	5	0	8
2006	5	0	13
2007	2	0	15
2008	2	0	17
2009	3	0	20
2011	4	0	24
2012	3	2	25
2014	2	0	27
2015	1	2	26
2016	0	1	25
2017	0	1	24
2018	0	2	22
2019	1	3	20
2020	2	3	19
2021	1	1	19
2022	7	0	26
2023	5	0	31

رسم بياني رقم (١٥)

تطور عدد الصناديق القائمة وفقاً للأعوام

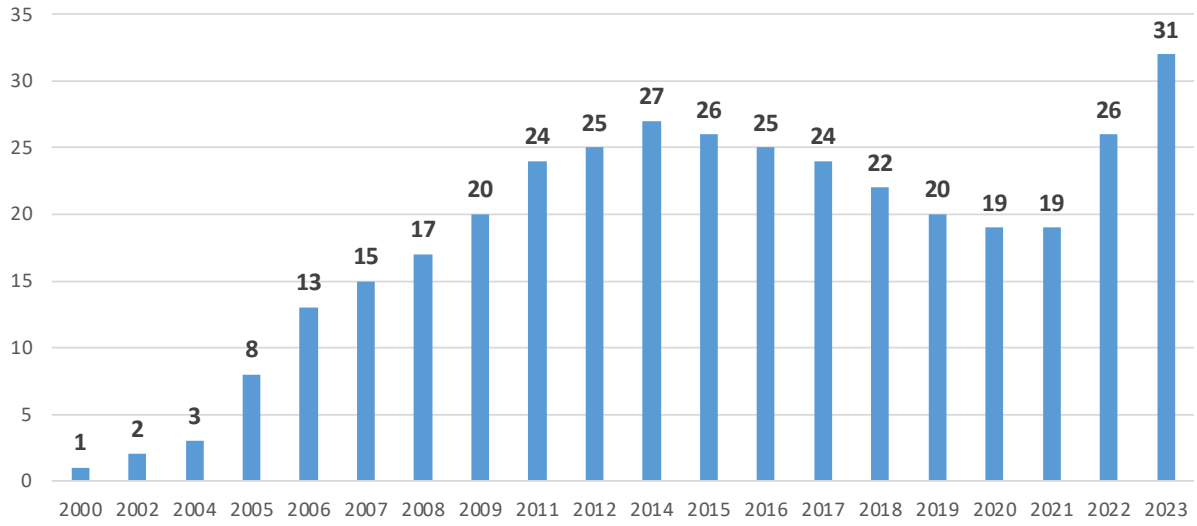

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً لنوع الطرح

بلغ عدد صناديق الاستثمار المحلية المطروحة طرحاً عاماً بالدولة عدد (23) صندوق، مقابل عدد (8) صناديق استثمار مطروحة طرحاً خاصاً لمستثمرين مؤهلين.

الجدول رقم (17)

	نوع الطرح	العدد
1	طرح عام	23
2	طرح خاص	8
	الإجمالي	**31**

رسم بياني رقم (11)

توزيع صناديق الاستثمار المحلية وفقاً لنوع الطرح

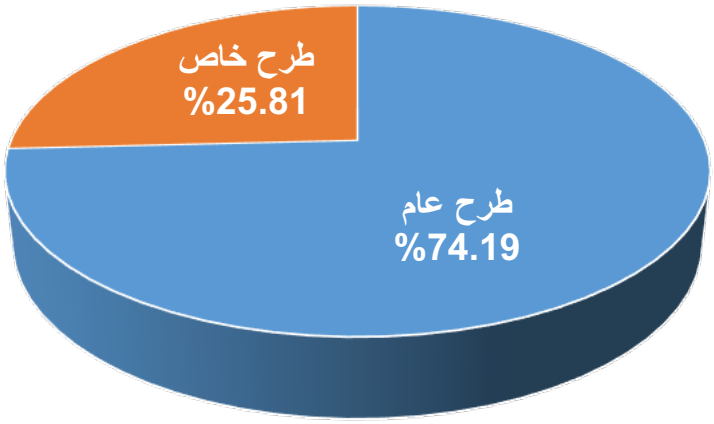

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً لموقف إدراج الصندوق:

بلـغ عدد صناديق الاسـتثمار غير المدرجة بأي من أسـواق الدولة (22) صندوق اسـتثماري، وبما يمثل 70.9٪ مـن إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية، حيث لا تستلزم طبيعة تلك الصناديق الإدراج بالأسواق، كما بلغ عدد الصناديق المحلية المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية عدد (6) صناديق استثمار، وعدد (1) صندوق مدرج في سوق دبي المالي، بالإضافة إلى عدد (2) صندوق مدرج في السوقين معاً.

الجدول رقم (18)

موقف الادراج	العدد
غير مدرج	22
سوق أبوظبي للأوراق المالية	6
أبوظبي ودبي	2
سوق دبي المالي	1
إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية	**31**

رسم بياني رقم (12)

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً لموقف إدراج الصندوق

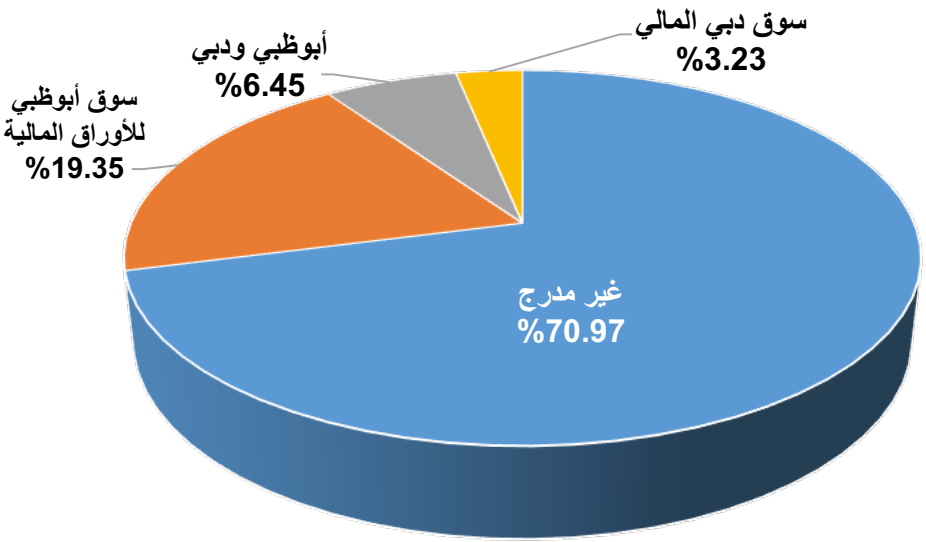

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقا لطبيعة رأس المال

بلغ عدد صناديق الاستثمار المحلية مفتوحة رأس المال (28) صندوق، بما يمثل نحو (90٪) من إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية، مقابل (3) صناديق مغلقة رأس المال.

الجدول رقم (19)

طبيعة رأس المال	عدد الصناديق المحلية
مفتوح	28
مغلق	3
إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية	**31**

رسم بياني رقم (13)

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً لطبيعة رأس المال

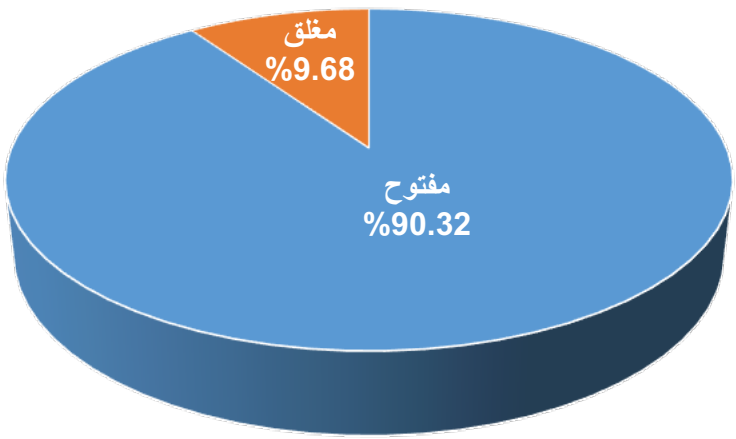

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً للتوافق مع الشريعة الإسلامية:

بلغ عدد صناديق الاستثمار المحلية غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (19) صندوق، بما يمثل نحو (61٪) من إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية، مقابل (12) صندوق استثمار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تمثل نحو (38٪) من إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية.

الجدول رقم (20)

التوافق مع الشريعة	عدد الصناديق المحلية
متوافق	12
غير متوافق	19
الإجمالي	**31**

رسم بياني رقم (14)

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً للتوافق مع الشريعة الإسلامية

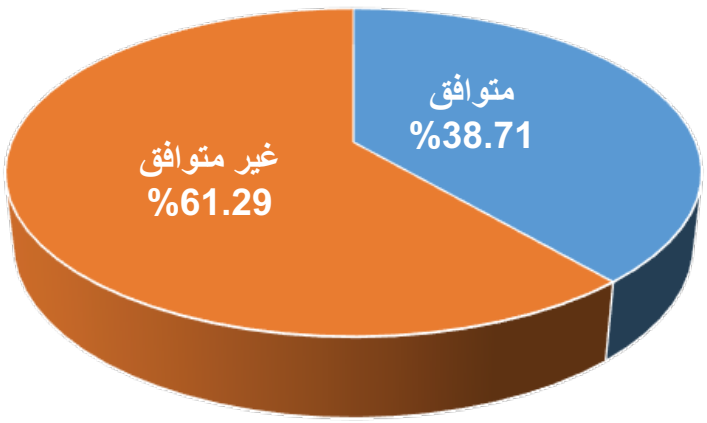

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً لنوع الاستثمارات:

تصدرت صناديق الملكية (أسـهم) باقي الأنواع الأخرى من صناديق الاسـتثمار من حيث السياسة الاستثمارية للصندوق بإجمالي عدد (10) صندوق، يليه عدد (8) صناديق مؤشرات متداول (ETF)، وهي أيضاً صناديق ملكية تستثمر في أسهم وفقاً للمؤشر الذي يتبعه كل صندوق، مقابل عدد (3) صندوق اسـتثمار متوازن بين الملكية وأدوات الدين، الجدول التالي يعرض بشـكل تفصيلي توزيع صناديق الاسـتثمار وفقاً لنوع الاستثمارات:

الجدول رقم (21)

نوع استثمارات الصندوق	عدد الصناديق المحلية
صندوق ملكية (أسهم)	10
صندوق مؤشرات متداول (ETF)	8
صندوق متوازن	3
صندوق سندات	2
صندوق استثمارات عقاري	2
صندوق استثمارات أخرى	6
الإجمالي	**31**

رسم بياني رقم (15)

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً لنوع الاستثمارات

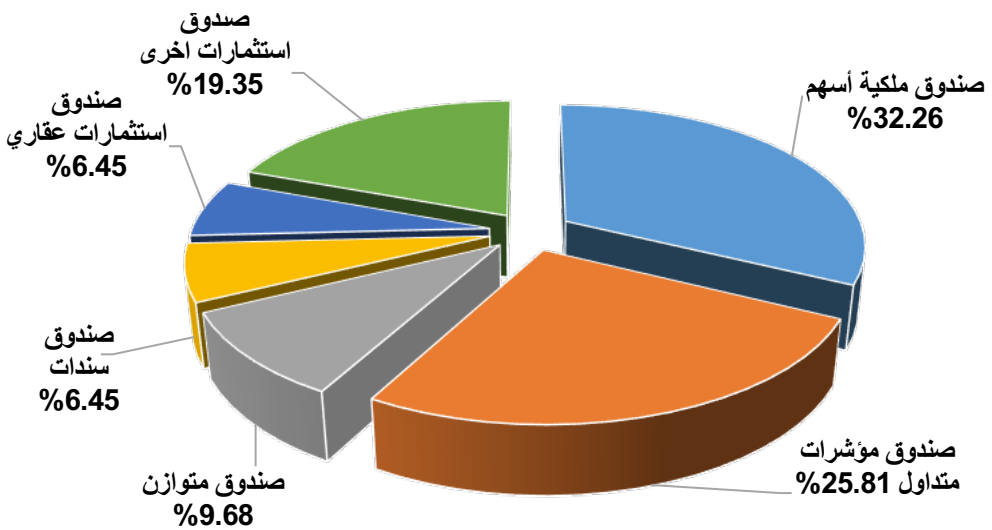

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً لأسواق الاستثمار الرئيسية:

استحوذ السوق الإماراتي على أكبر عدد من صناديق الاستثمار المحلية من حيث أسواق الاستثمار الرئيسية، حيث بلغ عدد صناديق الاستثمار المحلية (7) صناديق، يليه السوق الإماراتي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعدد (5) صناديق، ثم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والتي بلغ عدد الصناديق فيها (4).

الجدول رقم (22)

أسواق الاستثمار الرئيسية	عدد الصناديق المحلية
السوق الإماراتي	7
السوق الإماراتي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5
دول مجلس التعاون الخليجي	4
الولايات المتحدة الأمريكية	2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2
الأسواق المالية العالمية	6
تركيا	1
السوق السعودي	1
السوق الإماراتي والشرق الأوسط	1
الكويت	1
الصين وهونغ كونغ	1
الإجمالي	**31**

رسم بياني رقم (16)

توزيع صناديق الاستثمار المحلية القائمة وفقاً لأسواق الاستثمار الرئيسية

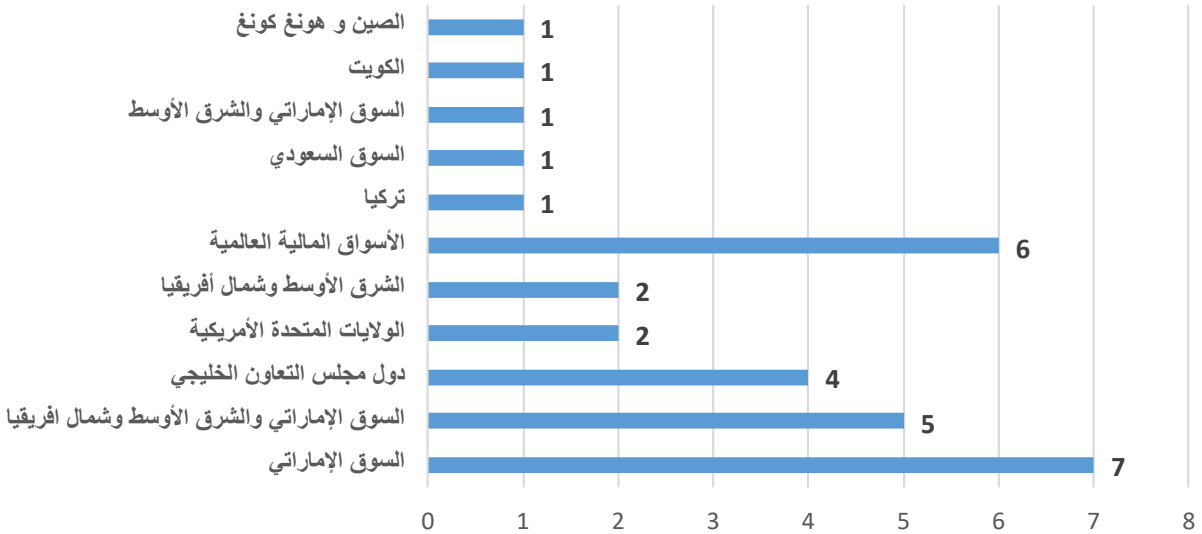

عدد صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام وفقاً لمدير الصندوق:

تصدرت شـركة لونيت كابيتال من حيث إجمالي عدد صناديق الاسـتثمار المحلية التي تقع تحت إدارتها بإجمالي عدد (8) صناديق استثمار محلية، يليها بنك أبوظبي الأول بعدد (6) صناديق اسـتثمار، ثم شـركة المال كابيتال وبنك أبوظبي التجاري ومدى كابيتال لإدارة الاستثمار بعدد (3) صناديق لكل منهم، الجدول التالي يستعرض قائمة بمديري صناديق الاستثمار وعدد الصناديق المحلية التابعة لكل منهم.

الجدول رقم (23)

	مدير الصندوق	عدد الصناديق المحلية
1	لونيت كابيتال	8
2	بنك أبوظبي الأول	6
3	المال كابيتال	3
4	بنك أبوظبي التجاري	3
5	مدى كابيتال لإدارة الاستثمار	3
6	مصرف الهلال	2
7	إنفيست اية دي جلوبل أست منجر - شركة الشخص الواحد ذ م م	2
8	ضمان للاستثمار ش.م.خ	1
9	الرمز كوربوريشن للاستثمار والتطوير ش.م.ع	1
10	بي اتش إم كابيتال للخدمات المالية	1
11	الشركاء المتحدون ش.م.خ	1
	إجمالي عدد صناديق الاستثمار المحلية	**31**

رسم بياني رقم (17)

عدد صناديق الاستثمار المحلية القائمة بنهاية العام
وفقاً لمدير الاستثمار

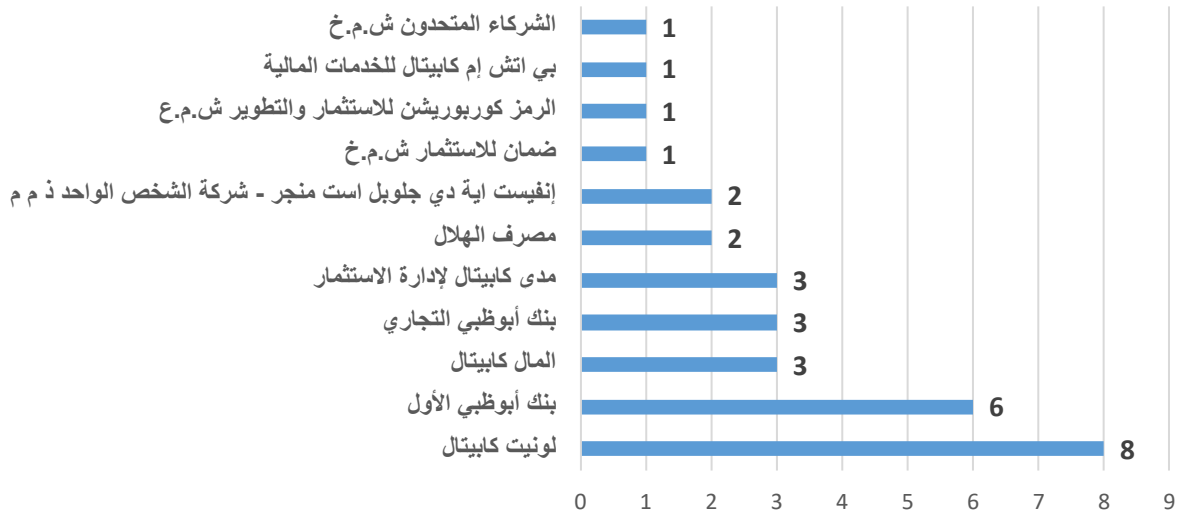

أسماء صناديق الاستثمار المحلية وشركة الإدارة:

الجدول التالي يستعرض أسماء صناديق الاستثمار المحلية وشركات الإدارة المسؤولة عنها:

الجدول رقم (24)

	مدير الصندوق	اسم الصندوق
1	المال كابيتال	صندوق المال للأسهم الإماراتية
2	المال كابيتال	صندوق المال العقاري
3	المال كابيتال	المال كابيتال ريت
4	بنـك أبوظبي الأول	صندوق بنك أبوظبي الأول للاستثمار في الصكوك
5	بنـك أبوظبي الأول	صناديـق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صنـدوق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة
6	بنـك أبوظبي الأول	صناديـق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صنـدوق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا
7	بنـك أبوظبي الأول	صناديـق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صنـدوق بنك أبوظبي الأول للدخل وتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا
8	بنـك أبوظبي الأول	صناديـق بنك أبوظبي الأول الإسـلامية - صندوق بنك أبوظبي الأول الإسـلامي لتنمية الأموال في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا
9	بنـك أبوظبـي الأول	صناديـق بنك أبوظبي الأول لتنمية الأموال - صندوق بنك أبوظبي الأول للمتاجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
10	مصرف الهلال	صندوق الهلال للأسهم الخليجية
11	مصرف الهلال	صندوق الهلال للصكوك العالمية
12	ضمان للاستثمارش.م.خ	صندوق ضمان الإمارات الطرح العام الأولي
13	بنك أبوظبي التجاري	صندوق النوخذة
14	بنك أبوظبي التجاري	صندوق بنك أبوظبي التجاري لمؤشر MSCI الإمارات العربية المتحدة
15	بنك أبوظبي التجاري	صندوق المؤشر العربي من بنك أبوظبي التجاري
16	الرمز كوربوريشن للاستثمار والتطوير ش.م.ع	صندوق الاستثمار النقدي سكاي وان
17	الشركاء المتحدون ش.م.خ	صندوق فوكس الإماراتي
18	لونيت كابيتال ذ.م.م	صندوق شيميرا الأساسي - شيميرا ستاندرد اند بورز تركيا شريعة المتداول
19	لونيت كابيتال ذ.م.م	صندوق شيميرا الأساسي - شيميرا ستاندرد أند بورز الإمارات شريعة المتداول
20	لونيت كابيتال ذ.م.م	صندوق شيميرا الاساسي - شيميرا ستاندرد أند بورز السعودية شريعة المتداول
21	لونيت كابيتال ذ.م.م	صندوق شيميرا الأساسي - شيميرا ستاندرد أند بورز الكويت شريعة المتداول
22	لونيت كابيتال ذ.م.م	صندوق شـيميرا الاساسي - شـيميرا فوتسي سـوق أبوظبي للأوراق المالية 15 المتداول
23	لونيت كابيتال ذ.م.م	صندوق شـيميرا الأساسي - شيميرا سـتاندرد أند بورز الولايات المتحدة شريعة للأسهم القيمة المتداول
24	لونيت كابيتال ذ.م.م	صندوق شـيميرا الأساسي - شيميرا سـتاندرد اند بورز الولايات المتحدة شريعة لأسهم النمو المتداول
25	لونيت كابيتال ذ.م.م	صندوق شـيميرا الأساسي - شيميرا سـتاندرد اند بورز الصين هونغ كونغ شريعة المتداول
26	شركة مدى كابيتال لإدارة الاستثمار	صندوق مدى العالمي لفرص الدخل
27	شركة مدى كابيتال لإدارة الاستثمار	صندوق ايفرستابل
28	شركة مدى كابيتال لإدارة الاستثمار	صندوق مدى الاستثماري لأسواق النقد «عوائد»
29	بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية ش.م.خ	صندوق ايلدر
30	إنفيست اية دي جلوبل أست منجر - شركة الشخص الواحد ذ م م	صندوق انفست اي دي بلاك استون برايفت ديت
31	إنفيست اية دي جلوبل أست منجر - شركة الشخص الواحد ذ م م	انفيست اية دي بلاكروك جلوبال ايكويتي فند

صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة وفقاً لطبيعة تسجيلها:

بلغ إجمالي عدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة بنهاية العام (170) صندوق استثمار، ممثلة بصفة رئيسية في التسجيل بغرض الترويج المباشر من خلال المروجين المحليين المرخصين من الهيئة والتي بلغ عددها (144) صندوق أجنبي، وبما يمثل نحو (85.21٪) من صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة، في حين بلغ عدد الصناديق المسجلة وفقاً لاتفاقية الاعتراف المتبادل (Passporting) عدد (23) صندوق، وأخيراً عدد (3) صندوق استثمار أجنبي مسجل لغرض الإدراج بأسواق الدولة، وذلك كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (25)

	طبيعة التسجيل	عدد الصناديق الاجنبية
1	تسجيل بغرض الترويج المباشر	144
2	تسجيل وفقا لاتفاقية الاعتراف المتبادل (Passporting)	23
3	تسجيل بغرض الإدراج بأسواق الدولة	3
الإجمالي		**170**

رسم بياني رقم (18)

توزيع صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة وفقاً لطبيعة تسجيلها

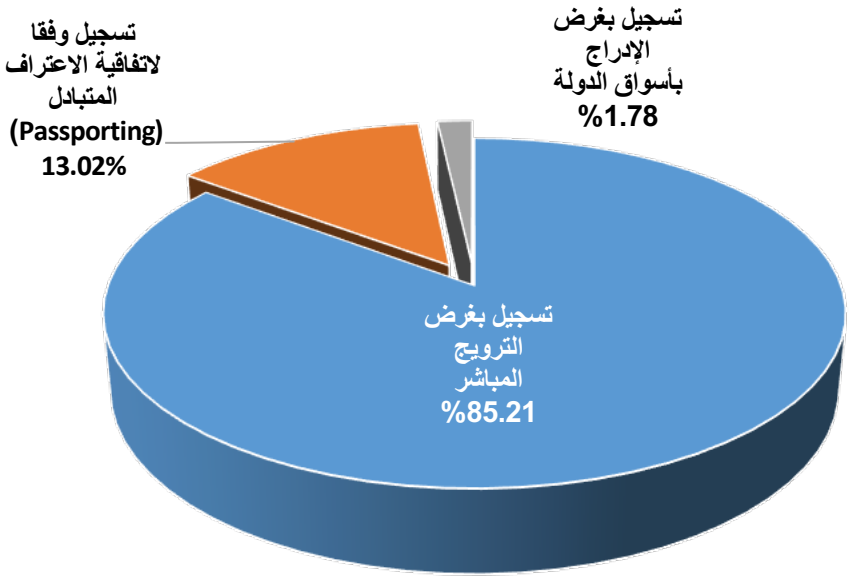

صناديق الاستثمار المسجلة لغرض الإدراج بأسواق الدولة وفقاً لسوق الإدراج:

بلغ عدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لغرض الإدراج في سوق أبوظبي للأوراق المالية عدد (2) صندوق، في حين بلغ عددها في سوق دبي المالي عدد (1) صندوق.

الجدول رقم (26)

سوق الإدراج بالدولة	عدد الصناديق الأجنبية
سوق أبوظبي للأوراق المالية	2
سوق دبي المالي	1
الإجمالي	3

رسم بياني رقم (19)

صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لغرض الإدراج في أسواق الدولة

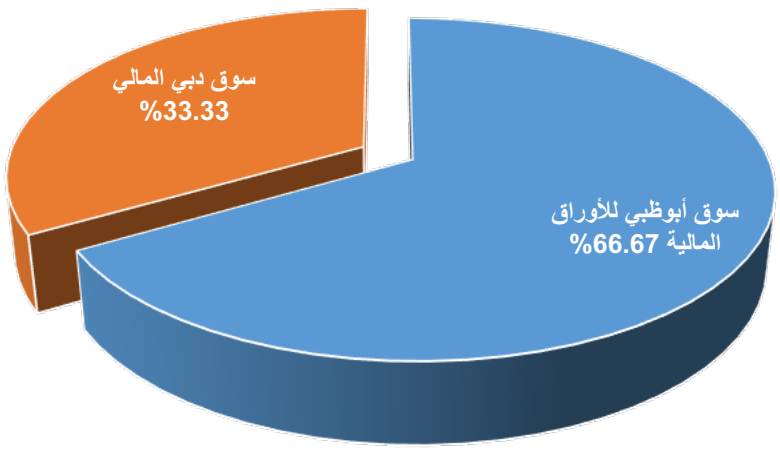

صناديق الاستثمار المسجلة ضمن اتفاقية الاعتراف الدولي المتبادل:

في إطار اتفاقية الاعتراف المتبادل/ التسجيل المزدوج (Passporting)، الموقعة بين هيئات الرقابة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بلغ عدد صناديق الاستثمار المسجلة لدى الهيئة بنهاية العام وفقاً لهذه الاتفاقية عدد (23) صندوق استثمار، منهم (7) صناديق مؤسسة في سوق أبوظبي العالمي، وعدد (16) صندوق مؤسس في مركز دبي المالي العالمي DIFC.

الجدول رقم (27)

مقر تأسيس الصندوق	عدد الصناديق الأجنبية
سوق أبوظبي العالمي	7
مركز دبي المالي العالمي	16
الإجمالي	**23**

رسم بياني رقم (20)

صناديق الاستثمار المسجلة ضمن اتفاقية الاعتراف المتبادل

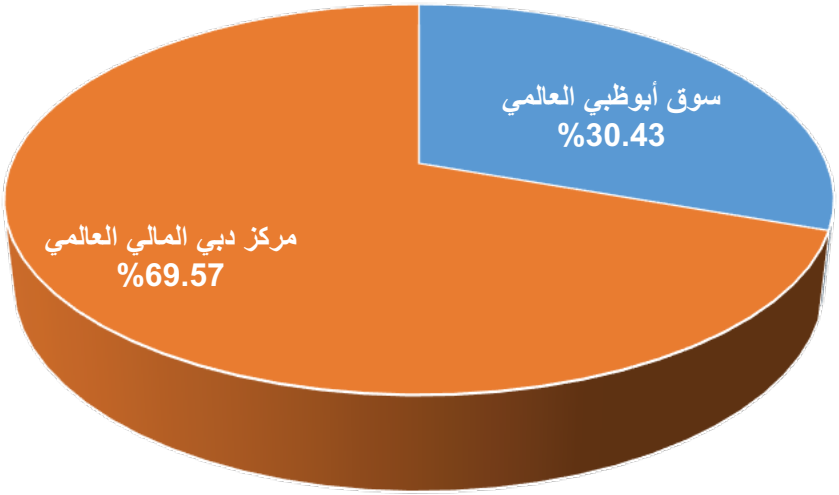

بيان بصناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة بغرض الترويج والقائمة بنهاية العام:

بلغ عدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسجلة لدى الهيئة بغرض الترويج المباشر من خلال المروجين المحليين المرخصين بنهاية العام (801) صندوق أجنبي، منهم عدد (616) صندوق مسجل للطرح العام، وعدد (185) صندوق مسجل للطرح الخاص لمستثمرين مؤهلين بالدولة.

الجدول رقم (28)

حسب طبيعة الطرح في الدولة	عدد الصناديق الأجنبية
طرح عام	616
طرح خاص	185
الإجمالي	**801**

رسم بياني رقم (21)

صناديق الاستثمار الأجنبية (القائمة) المسجلة بغرض الترويج

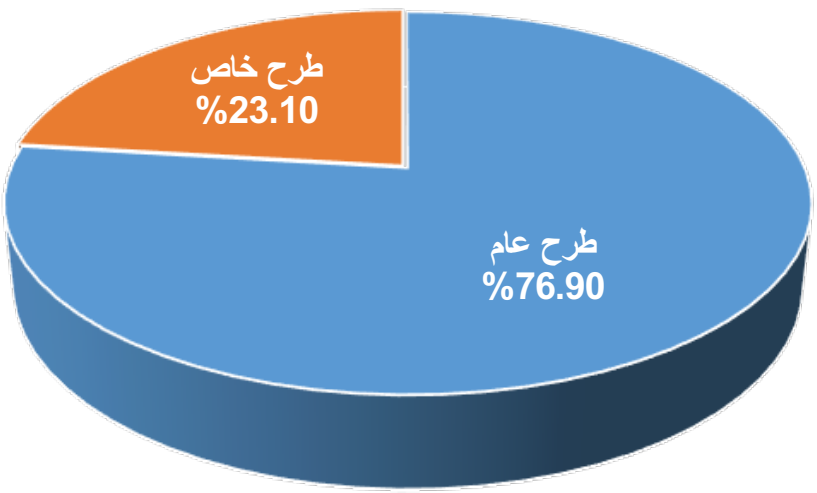

المؤشرات:

يوضح الجدول والرسم البياني التاليين حركة مؤشرات كبرى الأسواق الخليجية والعالمية، حيث يظهر انخفاض مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية وأما مؤشر سوق دبي المالي فقد ارتفع بصورة كبيرة بنهاية عام 2023 مقارنة مع نهاية عام 2022 وبصورة أكبر من معظم المؤشرات الإقليمية كما هو مبين في الجدول:

أداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية:

الجدول رقم (29)

الأسواق	التغيير
أبوظبي للأوراق المالية	-6.20%
دبي المالي	21.69%
البحرين	4.02%
سلطنة عمان	-7.07%
السعودية	14.21%
اليابان نيكاي 225	28.24%
المانيا داكس	20.31%
أمريكا S&P 500	24.23%
أمريكا Dow Jones	13.70%
أمريكا Nasdaq	43.42%
بريطانيا FTSE 100	3.78%

الرسم البياني رقم (22)

أداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية

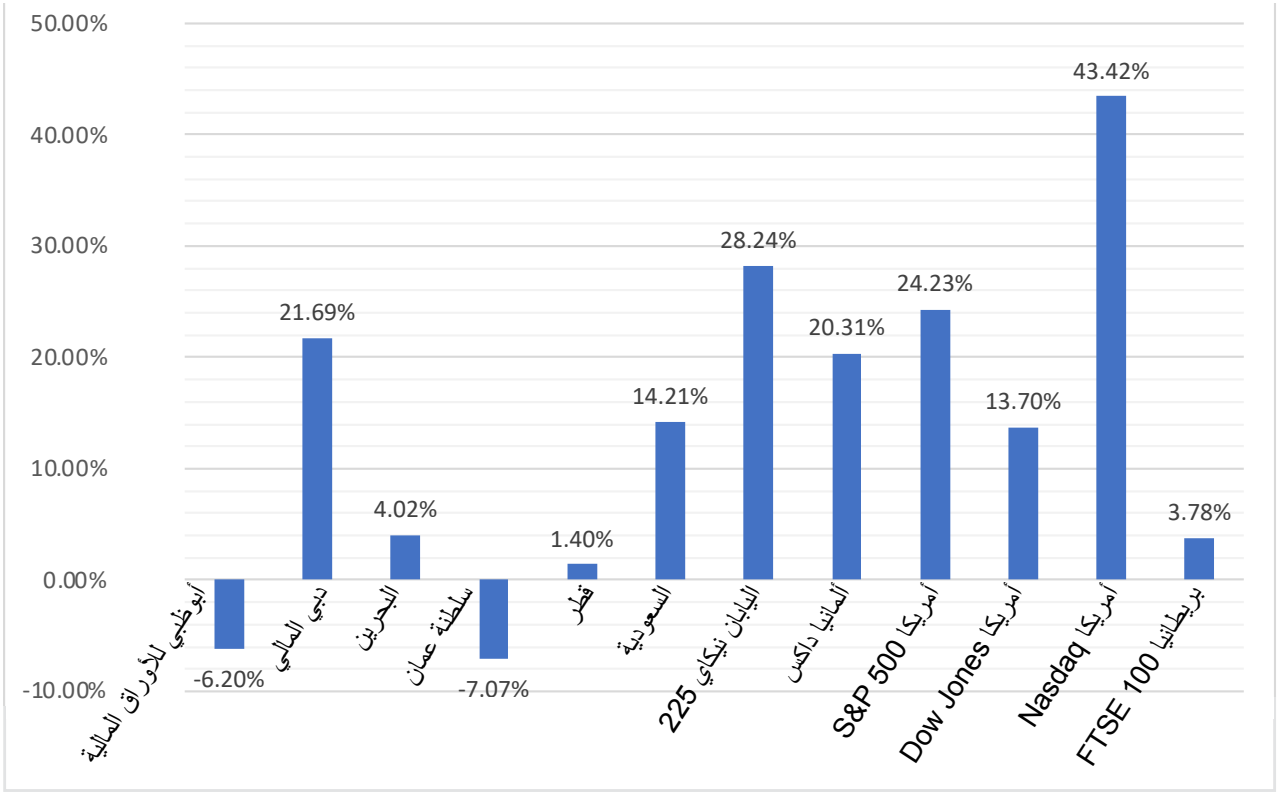

قيم التداول:

يوضح الجدول التالي متوسط حجم التداول اليومي لسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي لعام 2023 والذي يبين أن متوسط قيمة التداول لأسواق الدولة بلغ معدله1677.33 مليون درهم لكلا السوقين.

الجدول رقم (30)

متوسط حجم التداول اليومي (بالمليون درهم)	
سوق أبوظبي للأوراق المالية	1,274.37
سوق دبي المالي	402.96
المجموع	**1677.33**

***يضم الشركات المدرجة المحلية، والشركات ذات الإدراج المزدوج، والسندات، والصناديق والشركات الخاصة وشركات الاستحواذ والصفقات.**

يوضح الجدول التالي نسبة التغير في متوسط حجم التداولات اليومية خلال عامي 2022 و 2023 والتي تظهر انخفاضاً بلغت نسبته 21.81% في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

الجدول رقم (31)

متوسط حجم التداول اليومي (بالمليون درهم)		
المعدل لعام 2022	المعدل لعام 2023	نسبة التغير
2,145.32	1677.33	-21.81%

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي:

تظهر البيانات أدناه تدفقات الاســتثمارات الأجنبية في أســواق الدولة لعام 2023، حيث بلغت للسوقين صافي تدفق خارج ما مقداره 4.41 مليار درهم تقريباً.

الجدول رقم (32)

صافي تدفق الاستثمار الأجنبي - بالدرهم في 2023	
أبوظبي	-9,467,959,865.59
دبي	5,060,067,387
المجموع	**-4,407,892,478**

صافي الاستثمار المؤسسي:

يظهر الجدول التالي صافي الاســتثمار المؤسســي في أسواق الأسهم بالدولة، حيث شهدت هذه الاســتثمارات صافي استثمار موجب لعام 2023 بلغت ما مقداره 7.01 مليار درهم تقريباً.

الجدول رقم (33)

صافي تدفق الاستثمار المؤسسي - بالدرهم في 2023	
أبوظبي	6,232,935,320
دبي	784,337,880
المجموع	**7,017,273,200**

تتولى هيئة الأوراق المالية والسلع الإشراف على بورصة دبي للذهب والسلع بمقتضى الصلاحيات المخولة لها بتنظيم سوق الأوراق المالية والسلع في الدولة، وقد تم في عام 2006 توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الهيئة والبورصة فيما يتعلق بالصلاحيات التنظيمية للهيئة والتعاون المشترك.

ويتم الإشراف على البورصة عبر منظومة عمل تكفل سلامة التعاملات وتضمن تسوية جميع الحسابات بطريقة تتسم بالكفاءة والنزاهة.

وكانت بورصة دبي للذهب والسلع قد تأسست بمقتضى قرار الهيئة رقم 157 لسنة 2005؛ إذ حصلت البورصة على ترخيص مزاولة نشاطها في 15 نوفمبر من ذلك العام، بعد أن راجعت الهيئة أنظمتها ولوائحها الداخلية. وقد جرت أول عملية تداول في هذه البورصة في 22 نوفمبر من العام ذاته.

جهود هيئة الأوراق المالية والسلع في تطوير بورصة السلع بالدولة خلال عام 2023:

في إطار جهود الهيئة لتنويع الفرص الاستثمارية بالبورصة ورفع جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، ودعم قدرتها على منافسة بورصات السلع والعقود العالمية، وافقت الهيئة على الآتي:

- إدراج منتج جديد «عقد الفضة الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية».
- تقديم خصم على الرسوم المستحقة للبورصة ولشركة المقاصة على «عقد الذهب الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية» حتى نهاية العام 2023، والمتمثلة في (رسوم التداول ورسوم التقاص ورسوم التسليم).

السطور التالية تعرض أبرز وأهم الإنجازات المحققة في بورصة دبي للذهب والسلع خلال العام 2023:

1. تداول 5,408,040 عقداً في بورصة دبي للذهب والسلع بقيمة إسمية تعادل 115,304.01 مليون دولار أمريكي، كما رحبّت البورصة بانضمام 13 عضو جديد إليها.
2. أطلقت البورصة في 27 أكتوبر 2023 أول عقد فوري للفضة متوافق مع الشريعة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تم تداول سبائك فضة يزيد وزنها على 50 كيلوجرام حتى هذه اللحظة.
3. استقبلت البورصة وفداً من هيئة مراكز الخدمات المالية الدولية التابعة للمدينة التكنولوجية (مدينة غيفت) في ولاية غوجارات الهندية وسوق الأوراق المالية الوطنية الهندية، وقد ناقش الوفد الخطط الاستراتيجية الرامية إلى مد وتعزيز جسور التعاون المحتمل.
4. شاركت البورصة في المؤتمر السنوي الخامس والعشرين لجمعية أسواق العقود الآجلة الذي عُقد في بودابست، كما شاركت في الندوة التي نظّمتها شركة «فيليب نوفا» حول مواضيع التداول والتي ناقش فيها ممثلو أسواق الأسهم العالمية الرائدة الوضع الراهن في الأسواق المالية وآفاقها المستقبلية بعد التغيّرات الاقتصادية التي طرأت في مرحلة ما بعد الجائحة.

5. نظّمت البورصة بالتعاون مع شـركة «فيليب فيوتشـرز»، 4 ورش عمل حصرية فـي الربع الرابع من عام 2023، وقد تطرقت هذه الورش إلى فرص التداول المتاحة والوضع الراهن فـي سوق التمويل، كما نظّمت البورصة جلسة حوارية حصرية حضرها أعضاؤها وتحدّث فيها «رونالد بيتر سـتوفيرل»، الشـريك الإداري لشركة «إنكرمنتوم إيه جي»، عن أسواق الذهب وأبرز الاتجاهات الحالية.
6. عقـدت البورصة فـي 22 يونيو 2023 نـدوة افتراضية حصرية ناقشـت أفكاراً حول مهارات التـداول، بالتعاون مع «ميتاتريدر 5» أحد مورّدي البرمجيات المستقلين، كما نظّمت البورصة لأعضائها 3 جلسات توعوية فـي مجال الامتثال.

عمليات التداول في عام 2023:

- إجمالي حجم التداول: 5,408,040 عقداً.
- إجمالي قيمة التداول: 115,304.01 مليون دولار أمريكي.
- متوسط الاهتمام المفتوح: 115,180 عقداً.
- متوسط حجم التداول اليومي: 20,961 عقداً.
- أعلى حجم تداول يومي: 65,540 عقداً فـي 18 يناير 2023.
- حجم تداولات عقود الذهب: 78,938 عقداً.

الرسم البياني رقم (23)

عدد العقود المتداولة شهرياً خلال عام 2023
(بالمليون)

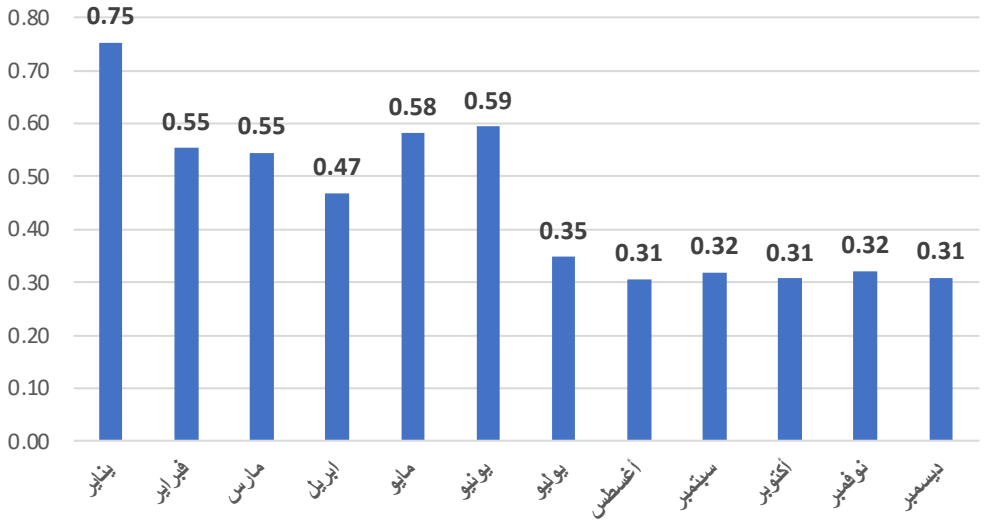

الرسم البياني رقم (24)

قيمة العقود المتداولة شهرياً خلال عام 2023
(بالمليار)

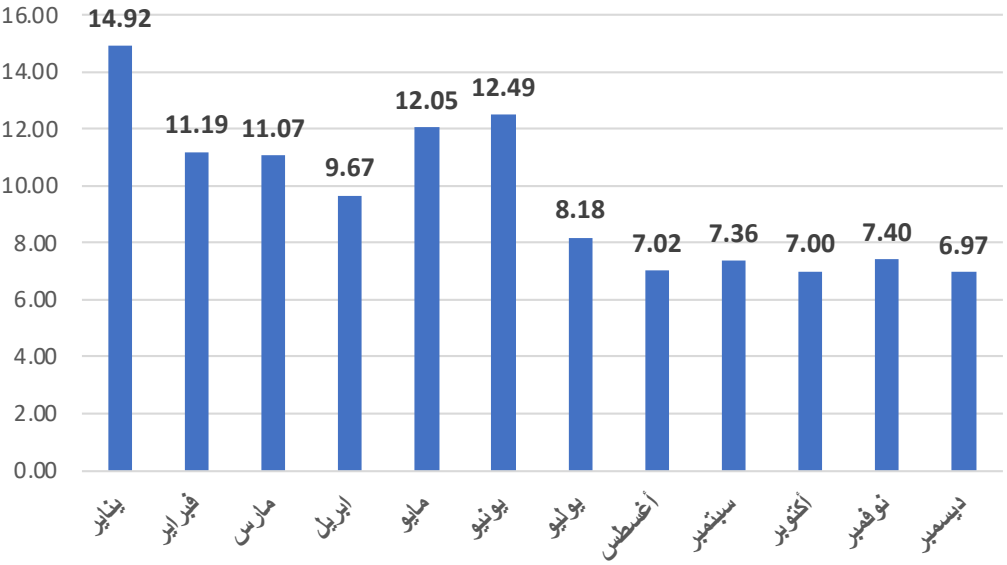

الجدول رقم (34)

عدد العقود المنفذة وقيمتها مقارنة بالأعوام السابقة

العام	قيمة العقود المتداولة (مليار دولار أمريكي)	عدد العقود المتداولة	نسبة التغير في عدد العقود المنفذة
2005-06	15.46	619541	
2007	34.68	907439	46%
2008	57.43	1142493	26%
2009	78.71	1503905	32%
2010	104.18	1925463	28%
2011	185.13	4044138	110%
2012	372.83	9601553	137%
2013	448.25	13759255	43%
2014	349.93	11789063	-14%
2015	379.81	14505316	23%
2016	439.50	19669786	36%
2017	404.69	17439658	-11%
2018	474.94	22260136	28%
2019	433.19	23066143	4%
2020	320.69	12732560	-45%
2021	149.68	7076350	-44%
2022	162.01	8239546	16%
2023	115.30	5408040	-34%

الرسم البياني رقم (25)

عدد العقود المتداولة وقيمتها بالأعوام

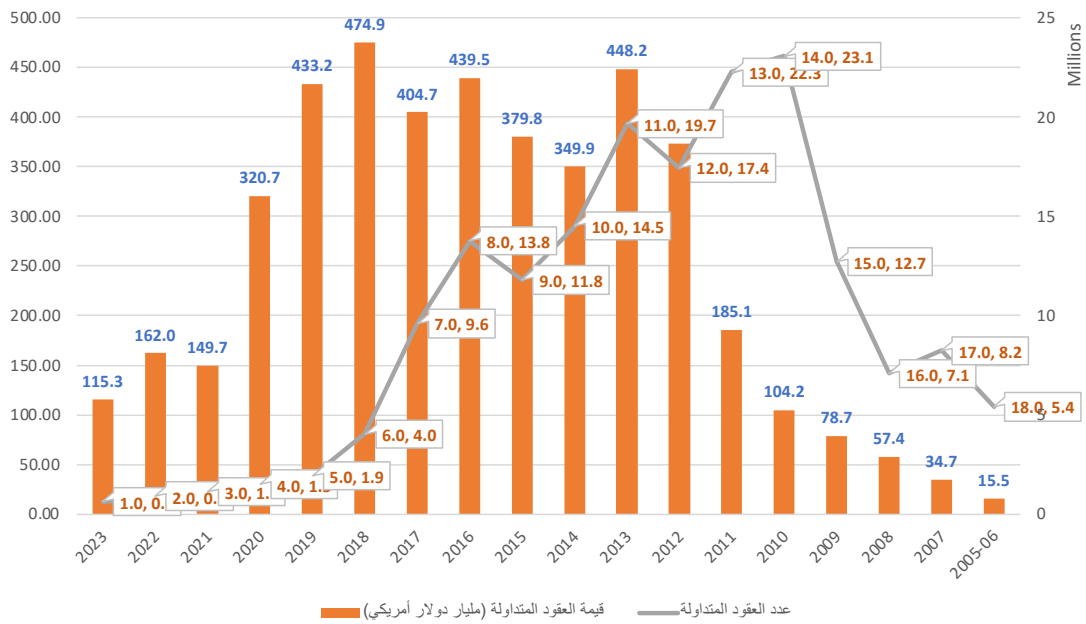

الجدول رقم (35)

إحصائيات التداول – مقارنة بين عامي 2022 و2023

#	العقد	الرمز	إجمالي العقود المتداولة			القيمة (مليون دولار أمركي)			عدد الصفقات		
			2023	2022	% التغيير	2023	2022	% التغيير	2023	2022	% التغيير
1	عقود الذهب	Gold	78,938	175,838	-55.11%	4,929.2	10,172.5	-51.54%	14,991	57,953	-74.13%
2	عقود كوانتو الذهب	Gold Quanto	0	0	0.00%	0.0	0.0	0.00%	0	0	0.00%
3	عقود الذهب الفورية	Spot Gold	439	589	-25.47%	27.6	35.0	-21.16%	61	138	-55.80%
4	عقود الذهب المادية	DPG	5	3	66.67%	7.4	4.0	83.59%	2	0	0.00%
5	العقود اليومية الفورية للذهب	DSG	5	3	66.67%	7.4	4.0	83.26%	2	3	-33.33%
6	العقود اليومية الآجلة للذهب	DGFC	0	0	0.00%	0.0	0.0	0.00%	0	1,458	-100.00%
7	عقود الفضة الفورية	DSSC	2	0	0.00%	0.04	0.0	0.00%	2		0.00%
8	عقود الفضة	Silver	771	4,289	-82.02%	18.4	99.4	-81.52%	232	3,073	-92.45%
9	عقود اليورو	Euro	43,498	62,836	-30.78%	2,363.7	3,300.6	-28.38%	7,984	4,627	72.55%
10	عقود الجنيه الإسترليني	Pound	42,516	58,231	-26.99%	2,628.7	3,566.1	-26.29%	8,929	6,663	34.01%
11	عقود الروبية الهندية	Rupee	3,847,601	4,584,085	-16.07%	93,086.0	115,758.3	-19.59%	804,183	1,765,074	-54.44%
12	عقود الروبية الهندية المصغرة الآجلة	Rupee Mini	425,848	795,715	-46.48%	1,031.8	2,014.2	-48.77%	27,710	148,258	-81.31%
13	عقود خيارات الروبية الهندية	Rupee Options	0	199,484	-100.00%	0.0	23.5	-100.00%	0	1,314	-100.00%
14	عقود كوانتو الروبية الهندية الآجلة	Rupee Quanto	879,474	1,863,967	-52.82%	7,237.1	14,767.5	-50.99%	77,563	275,963	-71.89%
15	العقود الأسبوعية الآجلة للروبية الهندية	Rupee Weekly	0	134,463	-100.00%	0.0	3,410.1	-100.00%	0	82,334	-100.00%
16	عقود الروبية الباكستانية	Pakistani Rupee	5,565	69,525	-92.00%	48.1	666.2	-92.78%	709	312	127.24%
17	عقود الين الياباني	Yen	40,573	54,508	-25.57%	1,525.7	2,051.8	-25.64%	9,086	2,179	316.98%
18	عقود الدولار الأسترالي	AUD	0	32,148	-100.00%	0.0	1,114.9	-100.00%	0	1,234	-100.00%
19	عقود الدولار الكندي	CAD	0	31,491	-100.00%	0.0	1,198.2	-100.00%	0	953	-100.00%
20	عقود الفرنك السويسري	CHF	41,806	43,453	-3.79%	2,315.5	2,283.9	1.38%	8,781	2,865	206.49%
21	عقود النحاس الآجلة	CU	12	0	0.00%	0.5	0.0	0.00%	7	77	-90.91%
22	العقود الآجلة المتجددة للدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي	SPFAUD	0	0	0.00%	0.0	0.0	0.00%	0	0	0.00%
23	العقود الآجلة المتجددة لليورو مقابل الدولار الأمريكي	SPFEUR	0	882	-100.00%	0.0	9.3	-100.00%	0	255	-100.00%
24	العقود الآجلة المتجددة للجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي	SPFGBP	0	0	0.00%	0.0	0.0	0.00%	0	5	-100.00%
25	عقود خام برنت الآجلة	Brent	1	253	-99.60%	0.1	23.9	-99.66%	1	285	-99.65%
26	عقود خام غرب تكساس الوسيط الآجلة	WTI	986	5,138	-80.81%	77.4	491.8	-84.26%	970	9,712	-90.01%
27	عقود خام غرب تكساس الوسيط المصغرة الآجلة	WTI Mini	0	0	0.00%	0.0	0.0	0.00%	0	30	-100.00%
28	عقود الأسهم المفردة الهندية الآجلة	Indian SSF	0	122,171	-100.00%	0.0	1,003.3	-100.00%	0	52,981	-100.00%
29	عقود الأسهم المفردة الأمريكية الآجلة	USA SSF	0	0	0.00%	0.0	0.0	0.00%	0	49	-100.00%
30	عقود اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي	DUSDCNH	0	0	0.00%	0.0	0.0	0.00%	0	0	0.00%
31	عقود الراند الجنوب أفريقي مقابل الدولار الأمريكي	DUSZAR	0	0	0.00%	0.0	0.0	0.00%	0	0	0.00%
32	عقود الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي	DILS	0	474	-100.00%	0.0	13.7	-100.00%	0	0	0.00%
	الإجمالي		**5,408,040**	**8,239,546**	**-34.36%**	**115,304.6**	**162,012.1**	**-28.83%**	**961,213**	**2,034,255**	**-52.75%**

حكومة
الإمارات العربية المتحدة

وعد حكومة دولة الإمارات لخدمات المستقبل

1 الإنسان أولاً

خدمات حكومية تتمحور حول الإنسان، مصممة لتناسب احتياجاته ومتطلباته وتفضيلاته ويتم تصميمها معه.

2 الأولوية للخدمات الرقمية

توفير خدمات حكومية رقمية استباقية 100% لتناسب أسلوب الحياة في المستقبل.

3 طلب المعلومة مرة واحدة

خدمات حكومية مترابطة ومتكاملة تعتمد طلب بيانات المتعامل مرة واحدة فقط.

4 بيانات آمنة وتضمن الخصوصية

مشاركة البيانات الحكومية بين الجهات بطريقة آمنة ومحمية تضمن خصوصية المتعامل.

5 قنوات خدمة موحدة ومتنوعة ومتناسقة

توفير الخدمات الحكومية من خلال قنوات متنوعة ومتكاملة ومتناسقة تناسب رغبة المتعاملين، وعبر واجهة حكومية موحدة.

6 تجربة سلسة واستباقية

توفير باقات من الخدمات الاستباقية المترابطة السلسة، تقدم للمتعامل قبل طلبها وفي الوقت المناسب بناءً على أحداث الحياة.

7 الإنصات لصوت المتعامل

الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات ومقترحات المتعاملين بشكل مستمر، والشفافية في نتائج القياس.

8 خدمات ذات قيمة مميزة

رسوم حكومية تُراعي تخفيض التكلفة على المتعاملين ورفع الكفاءة في الجهات الحكومية.

تمهل في قرارك.. وتحقق قبل تحويل أموالك

الحملة الوطنية لمواجهة الأنشطة المالية غير المرخصة

عزيزي المستثمر...

للشكاوى والإبلاغ عن حالات احتيال أو تلقي اتصالات للتداول في أنشطة غير مرخصة.. يرجى التكرم بالتواصل مع هيئة الأوراق المالية والسلع عبر إحدى الوسائل التالية:

1. مركز اتصال الهيئة 800722823
2. أنظمة التواصل بالموقع الإلكتروني www.sca.gov.ae
   - الدردشة الحية
   - خدمة CHATBOT
   - صفحة "تواصل معنا"
3. الخدمات الإلكترونية للهيئة على موقعها www.sca.gov.ae
   - خدمة تقديم شكوى: في حال كانت الشركة مرخصة من قبل الهيئة
   - خدمة تقديم بلاغ: في حال لم تكن الشركة مرخصة من قبل الهيئة
4. البريد الالكتروني contactus@sca.ae